النشـــرة
الإخبارية
مـــن أجـــل الـمـعـنـيـيـن بـحـقـوق الإنـســان
أغسطس/آب – سبتمبر/أيلول 2011 المجلد 41 العدد 004

50 عاماً

منظمة العفو الدولية

لنقف معاً من أجل حقوق الإنسان

Drawing By Kwanchai Lichaikul

AMNESTY INTERNATIONAL

نرحب بكم في النشرة الإخبارية،

هل ثمة أروع من الاحتفال بانقضاء خمسين عاماً من الوحدة ضد الظلم؟

هذا هو السؤال الذي طرحناه على أنفسنا عندما كنا نعكف على إعداد هذا العدد الخاص من النشرة الإخبارية في الذكرى الخمسين لمنظمة العفو الدولية. وأدركنا أنه ليس ثمة من سبيل أفضل للاحتفاء بالماضي من التطلع إلى المستقبل.

ونظراً لأن عملنا لا يزال بعيداً عن الانتهاء، ولأننا نعلم أن كل عضو في حركة منظمة العفو الدولية لن يكلّ أو يملّ حتى يتوقف اعتبار الحقوق الإنسانية والحريات الأساسية لكل شخص في عالمنا ألعوبة في أيدي الأغنياء والأقوياء، وتصبح هذه الحقوق والحريات واقعاً راسخاً وصلباً كالصخر.

ولهذا السبب يبيّن هذا العدد الخاص بالعيد الخمسين كل ما تحتاجون معرفته بشأن الحملات الست التي نستطيع معاً بواسطتها أن نُحدث فرقاً. ونحيطكم علماً بأسباب اختيار هذه القضايا، وماهية الخطط، وتوقيت وكيفية التحرك بشأنها.

كما أصدرنا ملحقاً خاصاً حول عمل منظمة العفو الدولية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. أنظر الرابط:
www.amnesty.org/stay-informed/enewsletters/the-wire

وتفضلوا بقبول الاحترام
فريق النشرة الإخبارية

© Susanne Keller

أرسلوا جميع تعليقاتكم ومقترحاتكم إلى:

النشرة الإخبارية، برنامج المطبوعات
WIRE, Editorial and Publishing Programme
Amnesty International
International Secretariat
Peter Benenson House
1 Easton Street, London WC1X 0DW
United Kingdom

أو أرسلوا رسائل إلكترونية على العنوان
yourwire@amnesty.org

صدرت للمرة الأولى في العام 2011 عن مطبوعات منظمة العفو الدولية
www.amnesty.org

© Amnesty International Publications 2010

رقم الوثيقة: NWS 21/004/2011 Arabic
ISSN: 1472-443X
الطباعة: Sudbury Print Grup, Suffolk, UK

جميع الحقوق محفوظة. ولا يجوز استنساخ أي جزء من هذه المطبوعة أو تخزينه أو نقله بأية صورة من الصور أو أية وسيلة كانت أو نسخه أو تسجيله أو بخلاف ذلك بدون الحصول على إذن مسبق من الناشر.

صورة الغلاف: تفصيل من لوحة «الشعب»، بريشة الفنان التايلندي كوانتشاي ليتشايكول، التي أصبحت موضوع ملصق احتفالات منظمة العفو الدولية بالذكرى الخمسين لولادتها. التصميم:
© Kwanchai Lichaikul/Amnesty International Thailand

غلاف خلفي: ملصق لمنظمة العفو الدولية أنتج في البرتغال العام 1985.
هذه الصفحة: تحرك في أحد شوارع بيرن نظمه الفرع السويسري لمنظمة العفو الدولية ضمن فعاليات الذكرى الخمسين، 28 مايو/أيار 2011.

الحصول على النشرة الأخبارية

هل تود معرفة المزيد حول حملات منظمة العفو الدولية أو استخدام الموقع الإلكتروني للنشرة الإخبارية من أجل نضالك؟

تتوافر النشرة الإخبارية للتنزيل في الموقع www.amnesty.org.

ويمكن للمؤسسات شراء نسخ. وثمن ست نسخ في السنة للمؤسسات هو 22 جنيهاً استرلينياً/ 34 دولاراً أمريكياً/ 26 يورو. وتستطيع فروع منظمة العفو الدولية شراء نسخ من أجل أعضائها. ويرجى إرسال رسالة إلكترونية إلينا على العنوان wire.subscribe@amnesty.org أو الاتصال بالهاتف رقم +44 207 413 5814/5507.

من النشرة الإخبارية

عنيدون ومزعجون ومستفزون

بعد مرور نصف قرن، لا تزال منظمة العفو الدولية تُخضع مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان للمساءلة. فما هي الخطط المتعلقة بعام الاحتفال بالذكرى؟ **الصفحة 2.**

حملات الذكرى الخمسين

دافعوا عن حقوق النساء والفتيات في نيكاراغوا

إن الحقوق الجنسية والإنجابية في نيكاراغوا عرضة للخطر. يرجى الاطلاع على ما بوسعك القيام به وكيفية متابعة التطورات. الصفحات 5-7.

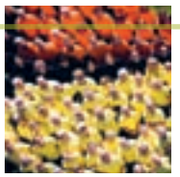

«قولوا للعالم ما الذي يحدث هنا». رسالة من المدافعات عن حقوق الإنسان **مارتا ماريا بلاندون، ومارثا منغويا وآنا ماريا بيزارو.** الصفحة 8.

اتحدوا ضد عقوبة الإعدام

لنبادر إلى تصعيد حملتنا ضد هذا الحرمان النهائي من الحقوق الإنسانية – كل ما تحتاجونه لمعرفة الخطط، بالإضافة إلى بطاقة بريدية في الملحق الداخلي. الصفحات 9-11.

«عمل كبير جداً... عمل شجاع جداً» كيف بدأت منظمة العفو الدولية العمل بشأن عقوبة الإعدام، بقلم **إريك بروكوش.** الصفحة 12.

إرفع صوتك من أجل الذين يتم إسكات أصواتهم

لقد ظلت حرية التعبير دائماً على رأس جدول أعمال حقوق الإنسان. تسعة أشخاص ومجتمعات بحاجة إلى مساندة اليوم. الصفحات 13-15.

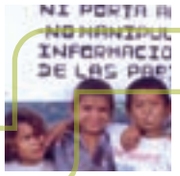

«دخلتُ السجن بسبب معارضتي للحكومة – وخرجتُ منه أقوى من ذي قبل». سجين الرأي السابق **فيمي بيترز** يروي قصته. الصفحة 18.

لنطالب بالعدالة لشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية

إن شعب الكونغو بحاجة إلى نظام عدالة يعمل لمصلحته، ويضع حداً لإفلات الجناة من العقاب. وقد آن أوان العمل. إبدأ بإرسال بطاقة بريدية إلى رئيس الجمهورية. الصفحات 19-21.

«الضحايا يستحقون فرصة حقيقية لإسماع أصواتهم» – **كلير موركليت وثيو باوتروتش.** الصفحة 22.

بادر إلى المطالبة بتنظيف دلتا النيجر

في هذا العام سنمارس الضغط على شركات النفط لحملها على تنظيف ما اقترفت أيديها في دلتا النيجر. أنظر جميع التواريخ والتفاصيل. الصفحات 23-25.

«على عاتق الحكومات يقع واجب قانوني نحو منع انتهاك الشركات لحقوق الإنسان». الخبير أودري غوغران يوضح كيف ينبغي أن نتعامل مع القضية. الصفحة 26.

قف دفاعاً عن حقوق النساء في مصر

لقد وقفت النساء على خط المواجهة في معركة الحقوق في مصر، ولكنهن الآن يتعرضن للتهميش مرة أخرى. فلا تدعْ ذلك يحدث، انضمْ إلى الحملة. الصفحات 27-29.

«قُلْ ما يحدث، كما هو، للناس مباشرة». مانا قالت منظمة العفو الدولية بشأن الانتفاضة في مصر، بقلم جيمس لينتش. الصفحة 30.

مناشدات عالمية بادر إلى القراءة والتوزيع والتحرك الآن

انظر الملحق الداخلي

عنيدون ومزعجون ومستفزون

© Amnesty International

© Laurent HINI

© Amnesty International

هكذا نحن: نطرح أسئلة صعبة، لا نطيق الأعذار، ونريد المزيد دائماً – المزيد من العدالة، المزيد من الكرامة، المزيد من الاحترام للحقوق.

وما برحنا نفعل ذلك منذ 50 عاماً
ولن نتوقف حتى نحصل على ما نريد.

1961

بعد أن أثار حفيظته سجن طالبين برتغاليين لشربهما نخب الحرية، المحامي البريطاني بيتر بننسون يطلق، في 28 مايو/ أيار، «مناشدة من أجل العفو1961» في صحيفة الأوبزيرفر. ويشهد نشر المقال مولد منظمة العفو الدولية.

مقتل باتريس لومومبا، رئيس الكونغو المنتخب حديثاً. البدء ببناء حائط برلين.

© Guardian News and Media Limited

1962

تأسيس «صندوق سجين الرأي» لتقديم الغوث إلى السجناء وأسرهم. وصدور أول تقرير سنوي لمنظمة العفو الدولية ليسلط الضوء على حالات 210 سجناء.

أزمة الصواريخ الكوبية تدفع الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي إلى حافة الحرب. والجزائر تحقق استقلالها عن فرنسا.

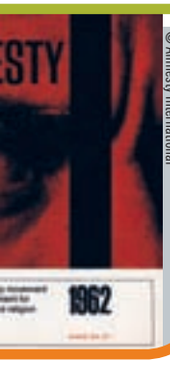

© Amnesty International

© Amnesty International

© Amnesty International

© Amnesty International

قبل

خمسين عاماً، شعر محام بريطاني في منتصف العمر بالغضب عندما قرأ في إحدى الجرائد أنه تم حبس طالبين برتغاليين لا لشيء، إلا لأنهما رفعا نخب الحرية. عندئذ رأى أن الوقت قد حان لكي يفعل شيئاً.

ففي 28 مايو/أيار أطلق بيتر بننسون مناشدة من أجل العفو بنشره مقالاً بعنوان «السجناء المنسيون» في جريدة «ذي أوبزيرفر». وقد أصاب مقاله وتراً حساساً – إذ لم يكن وحده هو الذي شعر بالغضب، بل شعر العديد من الأشخاص العاديين بمثل غضبه عندما سمعوا عن إسكات معارضين سياسيين سلميين من قبل أنظمة الحكم القمعية.

وقد فتح قرار هذا الرجل بمفرده بأن يفعل شيئاً نافذة للتعبير عن مشاعر الإحباط. فقد كان هؤلاء أيضاً يريدون أن يشعلوا شمعة بدلاً من أن يلعنوا الظلام.

وواحداً تلو الآخر، انضمَّ أعضاء جدد غلى تلك الدعوة، فوُلدت منظمة العفو الدولية. وأصبحت كتابة الرسائل أقوى أدواتنا النضالية. وبدأ الطلبة والمهنيون والسجناء بالكتابة إلى رؤساء الدول ورؤساء الحكومات للمطالبة بتحقيق العدالة للسجناء. وما أن حطت المغلفات التي تحمل طوابع أجنبية على مكاتبهم، حتى بدأت الحكومات بالانتباه لتلك المسألة. وعندما وصلت رسائل الدعم إلى الزنازن، عرف السجناء أنهم ليسوا وحدهم.

فبالنسبة لأسرة السجين السياسي سلافا عيدوف، كانت عبارات التضامن المكتوبة بمثابة حبل النجاة.

وكان سلافا قد أُرسل إلى معسكر للعمل في الاتحاد السوفييتي في عام 1966 بسبب محاولته طبع منشورات مناهضة للنظام. وتعرضت زوجته ليرا وابنته مارينا للمجافاة من قبل الجيران بسبب صلة القرابة مع سجين سياسي.

كانت مارينا في الثامة من العمر عندما وصلت أول بطاقة بريدية، جاء فيها: «مع الحب من نيو بري، بيركس، إنجلترا، هارولد وأوليف». وكان الزوجان قد علما بسجن سلافا ومحنة العائلة عن طريق منظمة العفو الدولية.

وقالت مارينا في وقت لاحق: «بدت تلك الرسائل وكأنها قادمة من كوكب آخر. وكانت تشكل علامة على أن شخصاً ما يبدي اهتماماً بنا». وبعد إطلاق سراح سلافا في ديسمبر/كانون الأول 1971، استمرت العائلة بمراسلة هارولد وأوليف إدواردز لمدة 15 عاماً، إلى أن فارق الزوجان المسنان الحياة.

إن هذه القصة توضح بشكل قوي ما تستطيع أنشطتنا أن تفعله. فثمة أكثر من ثلاثة ملايين شخص عادي، كهارولد وأوليف، في سائر أنحاء العالم، ممن هم مستعدون وعازمون على العمل من أجل حقوق الإنسان، وهم أعضاء منظمة العفو الدولية ومؤازروها ونشطاؤها.

في 28 مايو/أيار 2011، احتفل العديد منا بالعيد الخمسين لمنظمة العفو الدولية برفع نخب الحرية. وكان النخب نوعاً من الاحتفال، ولكنه أيضاً بمثابة التزام بمواصلة الضغط وشن الحملات والكشف عن الحقيقة – التي مفادها أن حياة ملايين البشر حول العالم تتحطم لأن الحكومات لا تقوم بواجبها المتمثل في حماية حقوق الإنسان واحترامها والإيفاء بها.

1963

إنشاء الأمانة الدولية في لندن، المملكة المتحدة.

الإفراج عن رئيس الأساقفة الأوكراني جوسيف سليبيي، الذي أرسل أعضاء منظمة العفو 7,000 بطاقة تضامن له، من السجن في سيبيريا.

الإفراج عن 140 سجيناً.

اغتيال رئيس الولايات المتحدة جيه أف كينيدي في دالاس، بتكساس.

تأسيس منظمة الوحدة الأفريقية.

© Amnesty International

1964

الأمم المتحدة تمنح منظمة العفو وضعاً استشارياً.

منظمة العفو تبلغ سن الثالثة، ومجموع من أفرج عنهم من السجناء يصل إلى 329 سجيناً.

منح جائزة نوبل للسلام للناشط الحقوقي مارتين لوثر كينغ. وعسكر البرازيل يطيحون بالرئيس جوايو غولارت في انقلاب عسكري، لتبدأ معه دكتاتورية عسكرية استمرت 21 سنة.

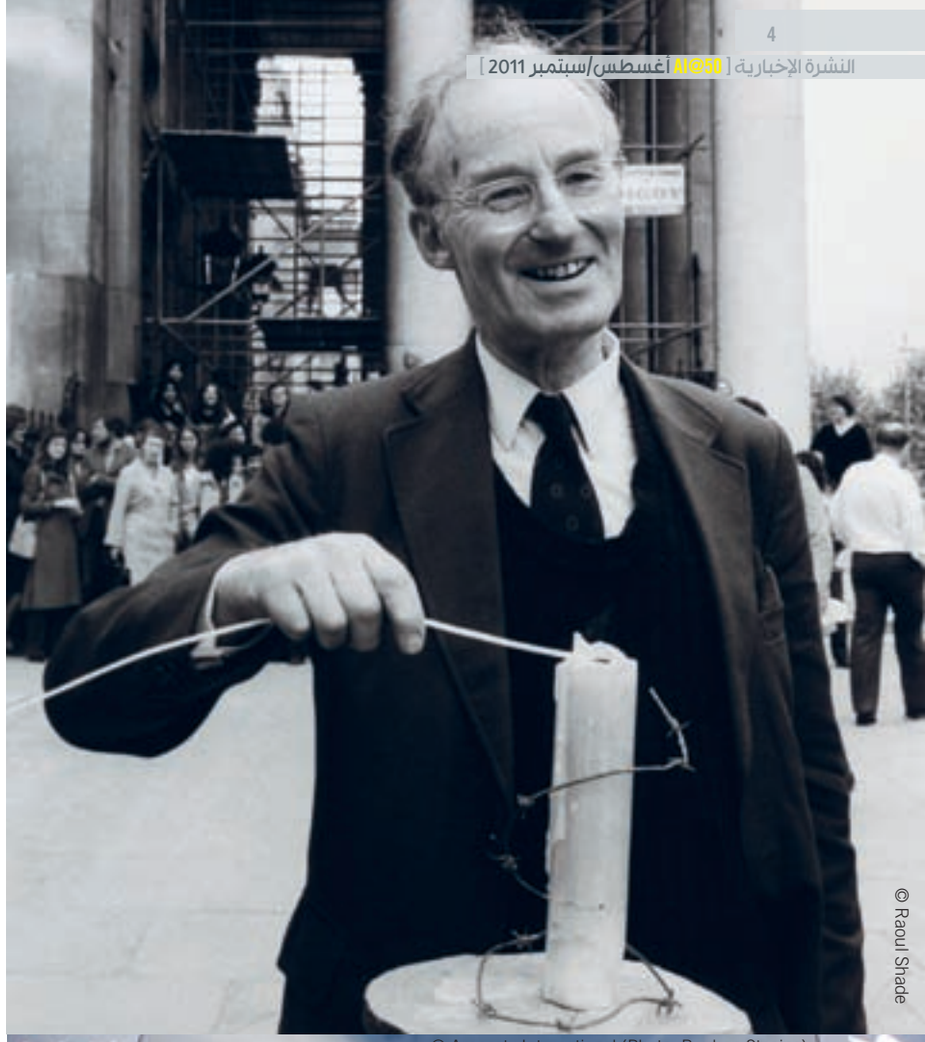
© Raoul Shade

وخلال عام الذكرى نصبح أعلى صوتاً وأكثر مثابرة من أي وقت مضى.

ونقوم معاً بتصعيد حملتنا ضد عقوبة الإعدام – التي تمثل الحرمان النهائي من حقوق الإنسان – ونحث حكومات كل من بيلاروس والصين وإيران ومنغوليا والسعودية والولايات المتحدة على اتخاذ خطوات باتجاه إلغاء العقوبة.

كما نضغط على شركات النفط لحملها على تنظيف ما اقترفت أيديها في دلتا النيجر، حيث أدت بقعة نفط ضخمة إلى تدمير حياة الناس، وعلى وضع أنظمة ولوائح أفضل خاصة بشركات النفط. وسنطالب بتحقيق العدالة لشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي ظل يعاني من انتهاكات رهيبة لحقوق الإنسان طوال عقدين من الزمان.

ودعماً للنساء المصريات اللائي يطالبن بصوت متساو مع صوت الرجال في رسم مستقبل بلادهن، فإننا سنحث رئيس الوزراء المصري على عدم إقصاء النساء في الفترة التي تسبق الانتخابات التي ستجرى في سبتمبر/أيلول 2011. كما أننا سندافع عن حقوق النساء والفتيات في نيكاراغوا، حيث تُحظر جميع أشكال الإجهاض – حتى بالنسبة للناجيات من الاغتصاب.

وتيمناً بالروح الحقيقية لقرار بيتر بننسون بالتحرك، فإننا سنواصل النضال من أجل حرية التعبير. ولأنه بعد مرور 45 عاماً على اعتقال سلافا عيدوف، لا يزال هناك أناس في شتى أنحاء العالم يُزجُّ بهم في السجون لا لشيء إلا بسبب تعبيرهم السلمي عن آرائهم.

بهذا الأفق الطموح فإن حملتنا في الذكرى الخمسين للمنظمة تتضمن عملاً مضنياً والتزاماً أكيداً. إذ أن السنوات الخمسين التي مرت على تأسيس المنظمة أظهرت أننا نكون في أوج قوتنا عندما نقف معاً. فنحن معاً استطعنا تغيير العقول وتغيير القوانين وتغيير حياة الناس. وبوسعنا أن نفعل ذلك مرة أخرى في هذا العام.

© Amnesty International (Photo: Reuben Steains)

صفحة 2 من الأعلى: مسيرة يوم حقوق الإنسان لمنظمة العفو الدولية، لندن، المملكة المتحدة، 1978. وكتب على العديد من اللافتات مواد من الأعلان العالمي لحقوق الإنسان؛ نشطاء في منظمة العفو الدولية يشاركون في مسيرة زهو المثليين في باريس، 26 يونيو/حزيران 2011؛ الإفراج عن آخر السجناء المتبقين في سجن ليبرتاد، أوروغواي، مارس/آذار 1985.

الصفحة 3 من الأعلى: مشاركون في تحرك الفرع الهندي لمنظمة العفو الدولية «سباق من أجل الحقوق»، الهند، ديسمبر/كانون الأول 1990؛ قداسة الدالاي لاما يوقع العهد بدعم الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في ذكرى إصداره الخمسين في سياق حملة منظمة العفو الدولية «إنهض، وشارك!»، أطلنطا، الولايات المتحدة الأمريكية، 11 مايو/أيار 1998؛ الفرع النيجيري لمنظمة العفو الدولية أثناء حملته لمناهضة انتهاكات حقوق الإنسان في السودان، لاغوس، نيجيريا، يناير/كانون الثاني 1998.

هذه الصفحة من الأعلى: مؤسس منظمة العفو الدولية، بيتر بننسون، يضيء الشمعة الأصلية في الذكرى العشرين للحركة، لندن، المملكة المتحدة، مايو/أيار 1981. وفي السنة نفسها، ألغت فرنسا عقوبة الإعدام؛ وشارك الالاف في مهرجانات في شتى أنحاء العالم في إطار يوم التحرك العالمي لمنظمة العفو الدولية للمطالبة باحترام حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لندن، المملكة المتحدة، 12 فبراير/شباط 2011.

1965

تقارير أولى لمنظمة العفو تركز على ظروف السجون في ألمانيا الشرقية وباراغواي والبرتغال (في الصورة على اليسار) وردويسيا ورومانيا وجنوب أفريقيا.

المملكة المتحدة تلغي عقوبة الإعدام على جريمة القتل العمد. والحرب تندلع بين الهند وباكستان على كشمير. انقلاب عسكري يأتي بسوهارتو إلى الحكم في إندونيسيا، ويؤدي إلى مقتل ما بين 500,000 ومليون شخص في السنة التالية.

© Amnesty International

1966

عقب موجة مقاومة في الولايات المتحدة للخدمة العسكرية في فيتنام، منظمة العفو تعطي وضع سجين رأي لجميع من يرفضون القتال في الحروب. تأسيس فرع لمنظمة العفو في الولايات المتحدة الأمريكية.

الإفراج عن السجين رقم 1000 ممن تبنتهم منظمة العفو الدولية.

إعلان الثورة الثقافية في الصين. والأمم المتحدة تتبنى «العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية».

دافعوا عن حقوق النساء والفتيات في نيكاراغوا

أضف إلى مفكرتك تواريخ الحملات

يونيو/حزيران

يوليو/تموز

أغسطس/آب

أتبادل الرابط مع الأصدقاء.

أصمّم فراشة على الإنترنت لإظهار مساندتي للنساء والفتيات في نيكاراغوا. وهذا أمر سهل، فما علي إلا أن أنقر على الرابط:
www.amnesty.org/50/campaigns/reproductive-rights

سبتمبر/أيلول

أحصل على تحديثات!

28 يوم إلغاء تجريم الإجهاض في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي. ستنظّم النساء والفتيات مظاهرات في سائر أنحاء نيكاراغوا وهن يحملن تصاميم فراشات أبدعها أعضاء منظمة العفو الدولية.

أكتوبر/تشرين الأول

فراشتي ستكون هناك!

نوفمبر/تشرين الثاني

6 الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في نيكاراغوا.

ديسمبر/كانون الأول

يناير/كانون الثاني

الحكومة النيكاراغوية الجديدة تتولى السلطة رسمياً.

فبراير/شباط

مارس/آذار

8 اليوم العالمي للمرأة – للاطلاع على الأخبار والتحركات، أنظر موقع المنظمة www.amnesty.org.

أبريل/نيسان

مايو/أيار

28 حفل نخب الحرية الختامي

أبقى على اتصال بالجميع على موقع تويتر: Twitter - @amnistiaonline و @amnestyonline وعلى موقع المنظمة على فيسبوك، وموقع المجتمع الأمريكي اللاتيني الإلكتروني على فيسبوك أيضاً.

© Amnesty International (Design: Obeygiant.com/Shepard Fairey)

الفراشة رمز لحملة التضامن مع النساء والفتيات في نيكاراغوا اللاتي سيتظاهرن في 28 سبتمبر/أيلول 2011، يوم عدم تجريم الإجهاض في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي.

1967

خشية أن يضيّع تبني سجين الرأي فرصة الإفراج عنه، منظمة العفو تمتنع عن تبني سجناء رأي في الصين.

عدد مجموعات منظمة العفو يصل إلى 550 مجموعة في 18 بلداً، وعدد السجناء الذين تتبنى قضاياهم إلى نحو 2,000.

إسرائيل تحقق انتصاراً على جيرانها العرب في حرب الأيام الستة وتسيطر على القدس الشرقية، إعدام الثوري الكوبي تشي غيفارا، والحرب الأهلية تندلع في بيافرا، نيجيريا.

1968

منظمة العفو الدولية تعلن مناهضتها لفرض عقوبة الإعدام على السجناء السياسيين.

احتجاجات طلابية حاشدة في البرازيل والمكسيك، وفي أنحاء شتى من أوروبا. اغتيال مارتين لوثر كينغ، الدبابات السوفياتية تغزو تشيكسلوفاكيا.

© Amnesty International

© Amnesty International (Photo: Grace Gonzalez)

صوتك وتحركك وتضامنك

تتفشى عمليات الاغتصاب وإساءة المعاملة الجنسية وتتعرض الفتيات لأشد المخاطر في نيكاراغوا، ويفلت مرتكبو مثل تلك الجرائم من العقاب. ومما يزيد الأمر سوءاً أن الحكومة لا توفر المساعدة النفسية والقانونية والاجتماعية الضرورية للناجيات من العنف الجنسي لتمكينهن من إعادة بناء حياتهن.

وبالنسبة لبعض النساء والفتيات اللائي يصبحن حوامل نتيجةً لاغتصابهن، تعتبر مجرد فكرة الإنجاب أمراً لا يُطاق. ولكن لم يُتح لهن أي خيار يُذكر منذ أن نص القانون في عام 2008 على تجريم جميع أشكال الإجهاض في جميع الظروف. ولا يسمح هذا الحظر بأية استثناءات؛ فهو لا يُطبق عندما يكون الحمل نتيجةً للاغتصاب فحسب، وإنما أيضاً عندما يشكل استمرار الحمل خطراً على حياة المرأة أو الفتاة أو صحتها.

تواجه النساء والفتيات اللائي يحملن نتيجة للاغتصاب مستقبلاً خالياً من الخيارات منذ لحظة تعرضهن للاغتصاب. وتفرض الحكومة أحكاماً بالسجن لفترات طويلة على أية فتاة تسعى إلى الإجهاض، ولا تُقدم إلى النساء والفتيات اللائي يردن الاستمرار في الحمل أية مساعدة تُذكر من أجل عودتهن إلى التعليم أو العمل فيما بعد.

ومنذ عام 2008، ما فتئت منظمة العفو الدولية تعمل بشأن الحقوق الجنسية والإنجابية بشكل وثيق مع المنظمات الشريكة في نيكاراغوا، ومنها ملاجئ النساء ونقابات المهن الصحية وغيرها من المنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان، بما فيها حقوق النساء والأطفال. وقد أحرز هذا الجهد التعاوني البارز

1969

عقب حملات لأعضاء منظمة العفو، عدد السجناء الذين يفرج عنهم يصل إلى 2,000 منذ تأسيس المنظمة.

العقيد القذافي يستولي على السلطة في ليبيا. وفي جنوب فيتنام، الحكومة تعتقل آلاف المدنيين، العديد منهم من أنصار السلام أو من المنادين بالتسوية عن طريق المفاوضات.

© Joop Lievrest

1970

عدد فروع منظمة العفو الدولية يصل إلى 27 فرعاً.

في سبتمبر/أيلول، الأردن يطرد جيش التحرير الفلسطيني ومدنيين فلسطينيين يذهب معظمهم إلى لبنان وسوريا. انتخاب سالفادور أيندي رئيساً لشيلي.

© Marina Aidova

© Amnesty International

© Amnesty International

من أعلى اليمين: **ناجيات من العنف الجنسي مع موظفات الرعاية والدعم في مركز نسوي في نيكاراغوا يضعن شارات حملة منظمة العفو الدولية «فلنوقف العنف ضد المرأة»؛ ناشطو منظمة العفو الدولية في الدنمرك يشكلون فراشة بشرية لإظهار تضامنهم مع فتيات ونساء نيكاراغوا، مايو/أيار 2011؛ ناشطون وأعضاء وموظفون في الفرع البيروفي لمنظمة العفو الدولية يحملون فراشات صنعوها بأنفسهم لإرسالها إلى فتيات ونساء نيكاراغوا بمناسبة مظاهراتهن في 28 سبتمبر/أيلول 2011.**

نجاحات عديدة خلال السنوات الثلاث الأخيرة.

ففي عام 2009، مثلاً، قمنا بحملة من أجل تسع نساء من المدافعات عن حقوق الإنسان، ممن كن يواجهن إجراءات قانونية بسبب نضالهن من أجل حق المرأة في الحصول على خدمات صحية إنجابية وجنسية فعالة وآمنة. وقد أُسقطت التهم الموجَّهة إلى النساء التسع في النهاية.

يمكنك قراءة المزيد مما كتبته ثلاث من هؤلاء المدافعات، وهن مارتا ماريا بلاندون ومارثا منغويا وآنا ماريا بيزارو، على الصفحة 8.

وعلى مدى السنوات الثلاث الأخيرة، أعربت خمس من هيئات الخبراء المعنية بحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، ومنها لجنة مناهضة التعذيب ولجنة حقوق الطفل، عن قلقها العميق بشأن حظر الإجهاض الشامل وارتفاع وتيرة العنف ضد النساء والفتيات في نيكاراغوا. وهذا أمر يعطي وزناً حقيقياً لمطالبة حكومة نيكاراغوا بالإيفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي.

في هذا العام، وفي جلسة نظمتها منظمة العفو الدولية وأربع عشرة منظمة نيكاراغوية وإقليمية معنية بحقوق الإنسان، حثت لجنة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان نيكاراغوا على التقيد بالتزاماتها بموجب المعاهدات، واتخاذ إجراءات بشأن حوادث العنف الجنسي، ووضع حد لتجريم جميع أشكال الإجهاض.

لقد كان العمل الذي كرَّسه النشطاء من أجل الحقوق الجنسية والإنجابية للنساء والفتيات في نيكاراغوا ملهماً للآخرين: فقد شهدنا أنشطة في الشوارع في شتى أنحاء العالم بمناسبة اليوم العالمي للمرأة؛ وتم جمع ما يربو على 200,000 توقيع على عرائض وبطاقات بريدية أُرسلت إلى السلطات النيكاراغوية؛ وتم تنظيم جولات لمتحدثين ومجموعات من الرسائل التضامنية وحتى أنشطة لجمع الأموال من أجل شراء مذكرات الفتيات الناجيات من العنف الجنسي.

وفي العام الخمسين للمنظمة، نواصل تصعيد الضغوط. ففي 28 مايو/أيار أطلقنا تحركنا التضامني تحت عنوان «فراشات الأمل». وطلب منا شركاؤنا أن نقوم بجمع فراشات ورقية شخصية من شتى أنحاء العالم كي يُصار إلى عرضها في مظاهرات تُنظم يوم 28 سبتمبر/أيلول للمطالبة بإلغاء الحظر الكلي للإجهاض، ووضع حد للعنف الجنسي ضد النساء والفتيات. وستُنظَّم تلك الفعاليات في «يوم إلغاء تجريم الإجهاض في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي»، وستتيح للنساء والفتيات فرصة ثمينة لإسماع أصواتهن.

وفي نهاية يوليو/تموز، سنقوم بتسليم آلاف التواقيع التي تطالب باتخاذ إجراءات لضمان حماية حقوق النساء والفتيات إلى حكومة نيكاراغوا.

ومع إجراء الانتخابات الرئاسية في نوفمبر/تشرين الثاني 2011 سيتيح توقيت حملتنا فرصة حقيقية للتأكد من إدراج قضية حقوق الإنسان على رأس جدول أعمال الانتخابات.

وسنمارس الضغط على الحكومة الحالية لحملها على الاستماع إلى مطالب النساء والفتيات في نيكاراغوا، وسنتحدث إلى مرشحي الرئاسة من أجل ضمان قطع التزامات باحترام حقوق الإنسان في بياناتهم الانتخابية. ويجب أن تتضمن هذه الالتزامات وضع خطة خاصة بحقوق الإنسان وتوفير الموارد لها وتنفيذها، بحيث توفر الحماية لحقوق النساء والفتيات والرجال والأولاد على قدم المساواة؛ كما يجب أن تتضمن نقاط التحرك الضرورية للتصدي للعنف الجنسي ضد الأطفال.

وعندما نلتقي بمرشحي الرئاسة ونعرف نتائج الانتخابات ونتحدث إلى شركائنا حول الاستراتيجيات المتعلقة بالمستقبل وما بوسعنا أن نفعله لمساعدتهم، فإن فرصاً أخرى عديدة ستُتاح لنا للتضامن مع النساء والفتيات في نيكاراغوا، وإسماع مطالبنا المشتركة إلى السلطات، وإحداث التغيير.

بادر إلى التحرك الآن

انضمّ إلى حملتنا. أدخل إلى الانترنت وصمّم فراشة – فإن النساء والفتيات في نيكاراغوا سيستخدمنها في مظاهرتهن يوم 28 سبتمبر/أيلول. أنظر:

www.amnesty.org/en/50/campaigns/reproductive-rights

«عندما جاءت الرسالة الأولى، بدت وكأنها من كوكب آخر»

– مارينا أيدوفا، في حديث إلى منظمة العفو الدولية في 2006 حول حملة كتابة الرسائل التي نُظمت من أجل الإفراج عن والدها، سلافا أيدوف. حيث قبض على سجين الرأي، سلافا أيدوف، في 1966 لمحاولته الحصول على مطبعة وطباعة منشورات تستنكر النظام السوفييتي. وأفرج عنه في 1971، وعقب سقوط حائط برلين في 1989 ذهبت مريم أيدوف إلى نيويورك في بالمملكة المتحدة لزيارة الزوجين اللذين بعثا له بأول بطاقة بريدية في سجنه.

1971

- تشكيل فروع جديدة لمنظمة العفو في بنغلاديش والمكسيك وكوريا الجنوبية.
- عيدي أمين يتسلم السلطة في أوغندا. وولادة دولة بنغلاديش المستقلة.

1972

- منظمة العفو الدولية تطلق حملة لاستئصال شأفة التعذيب.
- إعلان الحكم العسكري في الفلبين. الرئيس ريتشارد نيكسون يزور الصين.

آنا ماريا بيزارو ومارتا ماريا بلاندون ومارثا منغويا مدافعات عن الحقوق الجنسية والإنجابية في نيكاراغوا. وفي عام 2007 وُجهت إليهن تهم جنائية بسبب عملهن. وفيما يلي ما قالته المدافعات الثلاث في هذا الصدد:

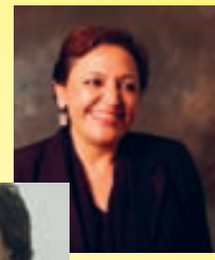

«سيكون لنا دور في تغيير العالم»

يجب أن نتكاتف معاً من أجل تغيير الأوضاع في نيكاراغوا

مارتا ماريا بلاندون: عندما يتعلق الأمر بالحقوق الجنسية والإنجابية، تشعر جميع حكوماتنا بالخوف الشديد؛ إذا أنها تعتقد أن التقدم في هذا المضمار يمكن أن يؤدي إلى خسارة الأصوات الانتخابية والصدقية ودعم قطاعات المجتمع الأكثر محافظة.

آنا ماريا بيزارو: كانت لدينا حكومات محافظة وحكومات ليبرالية وحكومات قدمت نفسها على أنها يسارية، ولكن فيما يتعلق بالحقوق الجنسية والإنجابية فقد كانت كل منها أسوأ من سابقتها.

مارثا منغويا: في يناير/كانون الثاني وفبراير/شباط 2011 وحدهما ذُكر أن 63 فتاة وقعن ضحايا للعنف الجنسي، مما تسبب بحملهن. وهذا رقم كبير جداً إلى حد لا يُصدق. وفي بعض الأحيان أقرأ هذه الأرقام وأقول في نفسي إن ذلك مستحيل، هذا لا يمكن أن يحدث. إن عمليات الاغتصاب وحالات الحمل غير المرغوب فيه تعبير عن حالة انعدام المساواة التي نعاني منها نحن النساء. إن هكذا أوضاع بحاجة إلى عمل جماعي.

لقد ساعدتنا منظمة العفو الدولية عندما تعرضنا للاضطهاد بسبب عملنا

آنا ماريا بيزارو: في عام 2007، اتهمتني الحكومة الحالية، مع ثماني نساء أخريات، بارتكاب جريمة. إن اتهام تسع نساء من منظمات مختلفة بارتكاب هذه الجرائم يصل إلى حد الاضطهاد السياسي. وكانت المرة الأولى التي أقابل فيها منظمة العفو الدولية أثناء دفاعنا عن أنفسنا لدحض تلك التهم. وبعد مرور ثلاث سنوات، أُسقطت التهم. وقد قدمت لنا المنظمة دعماً صريحاً ومستديماً وناجحاً؛ فقد أرسل آلاف الأشخاص من مختلف بلدان العالم إلى الرئيس النيكاراغوي ومكتب المدعي العام بطاقات تضامن.

مارثا منغويا: كان معنى ذلك بالنسبة لنا، نحن النساء الثماني، أننا لم نكن وحيدات، كما أنه أمدّنا بالقوة لأن الأمر لم يقتصر على مواجهة الدولة بسبب انتهاك حقوقنا الإنسانية واضطهادنا سياسياً، وإنما لأنه تم الاعتراف بنا كمدافعات عن حقوق الإنسان للمرة الأولى. وعندما اعترفت بنا منظمة العفو الدولية وعاملتنا كمدافعات عن حقوق الإنسان، شعرت بفخر كبير.

لقد ربحنا المعركة بمساعدة منظمة العفو الدولية، لأنها أمدّتنا بالقوة في نضالنا، وزوّدتنا بالطاقة لمواصلة العمل وعدم الاستسلام أو اليأس، كما عززت قدراتنا على الدفاع عن حقوق الإنسان.

مارتا ماريا بلانتون: قال لي شخص مقرب من الحكومة ومقرب جداً من الرئيس إنه عندما سُلمت آلاف البطاقات إلى مكتب الرئيس، وعندما وصل تقرير منظمة العفو الدولية، اهتزت الأرض لها، وأحدثت تأثيراً كبيراً.

إننا نعتمد على دعمكم لمساعدة الآخرين، يمكنكم أن تُبلغوا العالم بما يحدث هنا

مارثا ماريا بلاندون: إن فتيات ونساء نيكاراغوا بحاجة إليكم، بحاجة إلى أصواتكم، بحاجة إلى تحرككم. فالفراشات تصبح أقوى، وستساعد على تغيير هذا المجتمع والقوانين التي لا تزال تجرم الضحايا من الفتيات وتحمي الجناة.

آنا ماريا بيزارو: يمكنكم التأثير على الحكومات من خلال حملاتكم وإعلاناتكم. يمكنكم جذب الانتباه إلى أوضاعنا، كي يعلم الناس داخل بلادنا أن ثمة منظمات دولية تقوم بمراقبة الأوضاع.

إن كل عمل تضامني يكتسي أهمية بالغة؛ فنيكاراغوا تعيش أوضاعاً صعبة للغاية فيما يتعلق بحوادث العنف ضد النساء. والإفلات من العقاب هو السائد، وثمة عقبات عدة تعترض سبيل العدالة. إن كل عضو في منظمة العفو الدولية يرسل بطاقة أو يرسل فراشة أو يرسل رسالة، إنما يُظهر قلقه، ويمنحنا القوة الضرورية لمواصلة النضال من أجل حقوق الفتيات والنساء في نيكاراغوا.

آنا ماريا بيزارو هي مؤسسة مركز «سي موجر»، وهو مركز نسوي يعمل من أجل تعزيز حقوق المرأة والدفاع عنها، وتوفير التربية في مجال الحقوق الجنسية والإنجابية، وتقديم الخدمات الصحية للنساء والفتيات تضامناً مع أولئك الذين يعيشون تحت نير الفقر.

مارتا ماريا بلاندون هي مديرة منظمة IPAS في أمريكا الوسطى، وهي منظمة دولية تعمل من أجل تحسين مستوى الخدمات الصحية وتمكين المرأة والدعوة إلى القوانين التي من شأنها تحسين حصول النساء على الخدمات.

مارثا منغويا هي منسقة تحالف مراكز المرأة في نيكاراغوا، المكرس لوضع حد للعنف ضد النساء والفتيات، وتقديم المساعدة القانونية والنفسية والاجتماعية إلى ضحايا العنف الجنسي من النساء والفتيات.

في اتجاه عقارب الساعة من أعلى اليسار: أنا ماريا بيزارّو - Amnesty International © (photo: Grace Gonzalez)؛ ومارتا ماريا بلاندون - Amnesty International ©؛ ومارتا مونغويا بلاندون - IPAS ©

1973

منظمة العفو تصدر أول تحرك عاجل دفاعاً عن السجين السياسي البرازيلي لويز باسيليو روسي (في الصورة على اليسار).

الاتفاق على وقف إطلاق النار في فيتنام.

والجنرال أوغوستو بينوشيه يستولي على السلطة في شيلي عقب انقلاب عسكري.

© Amnesty International

1974

منظمة العفو الدولية تنشر تقريراً حول الاضطهاد السياسي والإعدام والتعذيب في شيلي. منح شون ماكبرايد، رئيس اللجنة التنفيذية الدولية لمنظمة العفو، جائزة نوبل للسلام. والتركي ممتاز سويسال (في الصورة على اليسار) يصبح أول سجين رأي سابق ينتخب لعضوية اللجنة التنفيذية الدولية.

الرئيس ريتشارد نيكسون يستقيل إثر فضيحة ووترغيت. انهيار الدكتاتورية في البرتغال واليونان.

© Amnesty International

فلنقف موحدين ضد عقوبة الإعدام

أضف إلى مفكرتك تواريخ الحملات

يونيو/حزيران

يوليو/تموز

ابحثوا على الشبكة عن تقرير منظمة العفو الدولية الجديد حول عقوبة الإعدام في الولايات المتحدة الأمريكية

أبعث بهذا الرابط إلى أصدقائي على «الفيسبوك»

أغسطس/آب

أنقذوا لينغ غواكوان – بادروا بالتحرك لوقف إعدامه!
www.amnesty.org/en/50/campaigns/death-penalty

أبادر بالانضمام

سبتمبر/أيلول

حركة منظمة العفو الدولية ترص صفوفها للتحرك ضد عقوبة الإعدام.
أدخل على الشبكة ووقع المناشدة الموجهة إلى رئيس بيلاروس – أطلب منه وقف استخدام عقوبة الإعدام!!

أقوم بنشر الرابط على «تويتر»

http://www.amnesty.org/en/50/campaigns/death-penalty

أكتوبر/تشرين الأول

أنا معكم!!

10 اليوم العالمي لمناهضة عقوبة الإعدام. حيث ستنظم منظمة العفو الدولية يوماً للتحرك مع منظمات أخرى.

نوفمبر/تشرين الثاني

منظمة العفو الدولية تنشر معلومات جديدة حول استخدام عقوبة الإعدام ضد الجرائم المتعلقة بالمخدرات في إيران. المعلومات متوفرة على الموقع بالإنترنت.

30 مدن من أجل الحياة – مدن في شتى أنحاء العالم تظهر معارضتها لعقوبة الإعدام.

أطلع على ما يحدث في منطقتي

ديسمبر/كانون الأول

10 منظمة العفو الدولية تسلم التواقيع على المناشدة لرئيس بيلاروس.

يناير/كانون الثاني

فبراير/شباط

مارس/آذار

أبريل/نيسان

مايو/أيار

28 رفع نخب الحرية

أتابع #amnesty50 على موقع المنظمة @amnestyonline على تويتر twitter

© José Rodrigues

تصميم هذا الملصق تقدمة للفرع البرتغالي لمنظمة العفو الدولية من النحات جوسيه رودريغيس ليستخدم في التقرير السنوي لعام 1989: «عندما تقوم الدولة بالقتل». وحتى ديسمبر/كانون الأول 2010، كانت 96 دولة قد ألغت عقوبة الإعدام على جميع الجرائم، بينما ألغى أكثر من ثلثي دول العالم عقوبة الإعدام في القانون أو بحكم الأمر الواقع.

1975

عدد مجموعات منظمة العفو الدولية يصل الآن إلى 1,592 مجموعة في 33 بلداً، بينما يتجاوز عدد الأعضاء 70,000 في 65 بلداً.

الأمم المتحدة تتبنى بالإجماع «إعلان حماية جميع الأشخاص من التعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة». وفاة الجنرال فرانسيسكو فرانكو في أسبانيا. والخمير الحمر يستولون على السلطة في كمبوديا.

1976

Design © Geert Sétola

إطلاق حملة عالمية لمناهضة التعذيب في أوروغواي. في نوفمبر/تشرين الثاني، منظمة العفو تعد قائمة من 167 نقابياً مسجونين في 16 بلداً

في الصين، وفاة ماو تسي- تونغ، وتنتهي بذلك حقبة الثورة الثقافية.

فلنقف موحدين ضد عقوبة الإعدام

تواصل دول في شتى أنحاء العالم إصدار أحكام بالإعدام على البشر. وما زالت بعض الحكومات تطلق النار على الأشخاص أو تنهي حياتهم بالكرسي الكهربائي وبحقنهم بالسموم المميتة وبرجمهم وبقطع رؤوسهم عقاباً لهم على جرائم جنائية ارتكبوها. ماذا سنفعل بشأن ذلك هذه السنة؟

سنمارس ضغوطاً حقيقية على بعض هذه الحكومات ونرص صفوفنا من أجل تحقيق تقدم فعلي نحو إلغاء عقوبة الإعدام. ففي 10 أكتوبر/تشرين الأول 2011، اليوم العالمي لمناهضة عقوبة الإعدام، ستحشد حركة منظمة العفو الدولية صفوفها لتقول: كفى. لم يعد ثمة مكان لعقوبة الإعدام على كوكبنا. فكل صوت له قيمته. وكل تحرك له أثره.

والخطة تتمثل في أن نركز على بيلاروس والصين وإيران ومنغوليا والمملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية. ففي اثنتين من هذه الدول – بيلاروس ومنغوليا – ثمة فرصة طيبة لأن يدفع تكثيف الأنشطة السلطات نحو تغييرات رئيسية في سياساتهما.

أما في المملكة العربية السعودية والصين وإيران والولايات المتحدة الأمريكية، فخطى التقدم نحو إلغاء عقوبة الإعدام بطيئة. ومع ذلك، نستطيع، عبر تكثيف النضال، إنقاذ أرواح أشخاص يواجهون الإعدام الوشيك والحد من إصدار أحكام إعدام جديدة. وباستطاعتنا جعل هذه الحكومات تفهم أن المجتمع العالمي لن يستسلم.

وبين أيدينا جميع الأسباب التي تدفعنا إلى التفاؤل. فعندما جرى تأسيس منظمة العفو الدولية في 1961، لم تكن قد ألغت عقوبة الإعدام في العالم سوى تسع دول. وفي ذلك الوقت، لم يكن هناك من ينظر إلى عقوبة الإعدام على أنها شأن من شؤون الإنسان.

واليوم، وبعد مرور 50 سنة، وصل عدد الدول التي ألغت عقوبة الإعدام إلى 96 دولة، كانت الغابون آخرها في 2010. أما عدد الدول التي تنفذ أحكام الإعدام فقد تراجع. بينما غدا تأثير الناس العاديين ممن يعلون أصواتهم بالدعوة إلى وضع حد لأشد العقوبات قسوة ولاإنسانية وإهانة للإنسان هائلاً.

لقد دأبت منظمة العفو الدولية على اتخاذ موقف قطعي وغير مشروط في مناهضتها لعقوبة الإعدام طوال 34 سنة. وشمل عملنا ضد عقوبة الإعدام عدداً من أشكال المقاربة المتنوعة. فنحن ننظم الحملات دفاعاً عن حياة من حكم عليهم بالإعدام من الأفراد ونعمل على تقوية القوانين والمعايير الدولية التي تقيّد استخدام عقوبة الإعدام. وتناضل الحركة في حملات لإلغاء عقوبة الإعدام على نطاق العالم بأسره، وتسارع إلى الرد على الدول التي تحاول استئناف تنفيذ أحكام الإعدام أو إعادة فرض العقوبة.

فنحن نتابع عن كثب الوضع في منغوليا، حيث يحث الرئيس البرلمان على التصديق على «البروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية». فمن شأن التصديق عليه أن يعني التزام منغوليا بإلغاء عقوبة الإعدام من تشريعها الوطني. وقد دأبنا على النضال من أجل إنجاز هذه الخطوة الأخيرة منذ دعوة الرئيس تساخيا إلبيغدورج إلى وقف تنفيذ أحكام الإعدام في يناير/كانون الثاني 2010.

وفي بيلاروس، تدعو منظمة العفو الدولية السلطات إلى الوقف الفوري لتنفيذ أحكام الإعدام كخطوة أولى نحو الإلغاء التام للعقوبة، وإلى تخفيف أحكام الإعدام الصادرة عن جميع من ينتظرون تنفيذ الحكم. وندعم مناشدة سترفع إلى السلطات البيلاروسية أطلقتها المنظمة غير الحكومية «مركز فياسنا لحقوق الإنسان». ومعاً، نسعى إلى أن نكون قد جمعنا لهذا الغرض أكبر عدد ممكن من التواقيع بحلول ديسمبر/كانون الأول 2011. والمناشدة متوافرة على موقعنا الإلكتروني

1977

منح منظمة العفو الدولية جائزة نوبل للسلام. ومؤتمر ستوكهولم يدعو جميع الحكومات إلى «الإنهاء الفوري والكلي لعقوبة الإعدام».

الجنرال ضياء الحق يطيح بأول رئيس وزراء منتخب لباكستان، ذو الفقار علي بوتو. وفي جنوب أفريقيا، الزعيم الطلابي ستيف بيكو يفارق الحياة نتيجة إصابات في رأسه في حجز الشرطة.

© Norsk Telegrambyra

1978

منح منظمة العفو الدولية جائزة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تقديراً «لإسهاماتها البارزة في حقل حقوق الإنسان».

مصر وإسرائيل تتوصلان إلى اتفاقية كامب ديفيد للسلام في الولايات المتحدة الأمريكية.

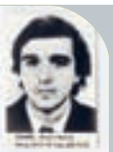

© Private

أنقذوا الأرواح غيروا القوانين

© Amnesty International

© Documentation of CIMW

© Private

أعلى: دأبت حركة منظمة العفو الدولية على العمل من أجل إلغاء عقوبة الإعدام طيلة 34 سنة. ناشطون في هونغ كونغ، مارس/آذار 2008.
إلى اليسار: سليمان أوليفامي (إلى الأسفل)، وستي زينب بنت دوهري روبا (إلى الأعلى) محكومان بالإعدام في المملكة العربية السعودية.

(أنظر التفاصيل فيما يلي).

ويثير النظام الفدرالي للولايات المتحدة الأمريكية تحديات خاصة في وجه الحملة. فعقوبة الإعدام تستخدم في ولايات وولايات قضائية اتحادية عديدة. وبينما سنحاول العمل ضد الإعدامات على مستوى الولايات منفردة، سنواصل كذلك إرسال رسالة واضحة إلى الحكومة الاتحادية – عبر سفارات الولايات المتحدة في مختلف أنحاء العالم – بأن عليها العمل حتى تقود البلاد بعيداً عن عقوبة الإعدام.

وفي إيران، سنركز جهودنا على تصعيد استخدام عقوبة الإعدام وتنفيذ أحكام الإعدام في الآونة الأخيرة، وبخاصة بالعلاقة مع الجرائم المتعلقة بالمخدرات، وبما يشكل انتهاكاً للقانون الدولي.

وقد باشر ناشطو منظمة العفو الدولية العمل فعلياً من أجل وقف إعدام تاجر المأكولات البحرية الصيني لينغ غووكوان، الذي حكم عليه بالإعدام بتهمة الاتجار بالمخدرات عقب محاكمة جائرة ومزاعم بالتعرض للتعذيب. وخلال فترة وجيزة، سيتوافر على الشبكة تحرك سيكون بإمكان كل شخص المشاركة فيه في هذا الصدد.

أنقذوا سليمان وستي زينب من الإعدام

في هذا الوقت، على وجه التحديد، نعمل من أجل إنقاذ حياة شخصين يواجهان الإعدام الوشيك في المملكة العربية السعودية. ولا بد من التحرك العاجل. وعلينا أن نمارس الضغط على الحكومة السعودية كي تخفف حكمي الإعدام الصادرين بحقهما.

إذ اعتقل سليمان أوليفامي، المواطن النيجيري، أثناء حملة قبض على مواطنين أجانب في سبتمبر/أيلول 2002 عقب وفاة رجل شرطة في خلاف مزعوم مع عمال مهاجرين. وقد دأب سليمان على إعلان براءته طوال الوقت.

ولم يمكّن سليمان من أن يتمثل قانونياً، كما لم يحصل على ترجمة أو توفر له ترجمة فورية من العربية، التي كانت إجراءات المحاكمة تتم بها، ناهيك عن فرصة حقيقية للدفاع عن نفسه في المحكمة. وحكم عليه بالإعدام في 2004.

أما ستي زينب بنت دوهري روبا فعاملة منزلية وأم لطفلين من إندونيسيا. وهي محتجزة في سجن المدينة في المملكة العربية السعودية منذ 1999. وبحسب ما زُعم، اعترفت ستي بقتل مخدومها أثناء التحقيق الذي أجرته الشرطة معها. وأدينت بناء عليه وحكم عليها بالإعدام. ولم تحصل ستي، التي ورد أنها تعاني من مرض عقلي، على العون من محام ليمثلها في المحكمة.

بادروا إلى التحرك الآن

وقعوا على البطاقة البريدية الملحقة في الداخل، والتي تدعو الحكومة السعودية إلى تخفيف حكمي الإعدام الصادرين بحق سليمان أوليفامي وستي زينب بنت دوهري روبا، وإلى فرض حظر فوري على تنفيذ جميع أحكام الإعدام التي صدرت كخطوة أولى نحو إلغاء عقوبة الإعدام، وابعثوا بها بلا إبطاء.

وبإمكانكم أيضاً المبادرة إلى التحرك على الموقع التالي:
http://www.amnesty.org/en/50/campaigns/death-penalty

دعونا نجعل من هذه الذكرى السنوية معلماً بارزاً. انضموا إلى حملة مناهضة الإعدام.

1979

- منظمة العفو تنشر قائمة تضم 2,665 ممن اختفوا عقب الانقلاب العسكري الذي قاده خورخي رافاييل فيديلا في الأرجنتين. ومنظمة العفو الدولية تبدأ العمل لمناهضة أعمال القتل السياسي.
- الاتحاد السوفييتي يغزو أفغانستان. والأمم المتحدة تقر «اتفاقية مناهضة جميع أشكال التمييز ضد المرأة». وفي إيران، تؤدي الاحتجاجات الجماهيرية إلى طرد الشاه.

1980

- منظمة العفو الدولية تطلق أولى حملاتها لمناهضة عقوبة الإعدام.
- الأمم المتحدة تنشئ «مجموعة العمل المعنية بالاختفاء القسري أو غير الطوعي».
- العراق يغزو إيران.

© Raoul Shade

© Amnesty International

بروكوش إريك، منسق الحملات والأبحاث في منظمة العفو الدولية للفترة -1979 2005، يستذكر السنوات الأولى من حملاتنا لمناهضة عقوبة الإعدام

«شيء كبير جداً، وشيء جريء جداً»

وظفتني منظمة العفو الدولية في 1979 لتنظيم «برنامج خاص بإلغاء عقوبة الإعدام». كنت جزءاً من فريق من ثلاثة أشخاص وفروا استمرارية العمل لتدفق المعلومات لمنسقي عقوبة الإعدام في فروع منظمة العفو الدولية، الذين عملوا بدورهم مع المجموعات المحلية.

كان البرنامج منتظراً منذ وقت طويل. وبعد شهر واحد من وصولي، اجتمعت مع نشطاء لمنظمة العفو الدولية في ألمانيا من جميع أنحاء البلاد. وأرادوا البدء بالعمل على الفور! فقلت إنني بحاجة إلى الوقت للإعداد. وقوبلت كلماتي بنوع من الصراخ المستنكِر.

خلال استراحة من المناقشات، تقدم اثنان منا بفكرة تقديم عريضة إلى البرلمان الأوروبي (الهيئة البرلمانية للجماعة الأوروبية، الاتحاد الأوروبي اليوم) تدعو إلى إلغاء عقوبة الإعدام في أوروبا. وكان على الناشطين الألمان جمع التواقيع فيما ينتهي فريقي من تنظيم البرنامج الدولي. وقُبل اقتراحنا بحماس.

لدى عودتنا إلى لندن، لم يكن الكل سعيداً. فكتب أحد زملائي ليقول إنه «لا علاقة للجماعة الأوروبية بحقوق الإنسان».

مضى الفرع الألماني لمنظمة العفو الدولية قُدماً في المناشدة، وجمع 70,000 توقيع. بينما جمع أعضاء الفرع الإيطالي 17,000 توقيع آخر. وعين البرلمان الأوروبي سريعاً، بحسب الإجراء المتبع، مقرراً لدراسة المسألة، وفي عام 1981، اعتمد البرلمان قراراً أعرب فيه عن «رغبة قوية» في إلغاء عقوبة الإعدام في جميع دول الجماعة الأوروبية.

وتبع هذا القرار مزيد من القرارات بشأن إلغاء العقوبة، وفي 1998 أصبح الاتحاد الأوروبي فاعلاً رئيسياً ضد عقوبة الإعدام باعتماده «المبادئ التوجيهية للتدخلات الجماعية مع حكومات أخرى في قضايا الإعدام»- وهو أمر لم يكن من الممكن تصوره من قبل في عام 1979.

وفي 1980، طلبنا من المجموعات المحلية الكتابة إلى مئات من أعضاء البرلمان والمحامين وغيرهم في بلدان مختارة، محاججين ضد عقوبة الإعدام. ولكن الإجراءات القطرية لم تكن كافية. وفي استراتيجية لعام 1979، حاججت بأننا بحاجة إلى «شيء كبير جداً، شيء جريء جداً»: إلى نداء نوجهه إلى الأمم المتحدة لتمهيد الطريق أمام إلغاء العقوبة، بالإعلان أن عقوبة الإعدام تتعارض مع حقوق الإنسان.

أطلق النداء الموجه إلى الأمم المتحدة في يناير/كانون الثاني 1980، وهبّ أعضاء «منظمة العفو الدولية» حول العالم إلى العمل من أجل جمع التوقيعات. وقدمنا العريضة في أكتوبر/تشرين الأول من العام نفسه إلى الأمين العام الأمم المتحدة آنذاك، كورت فالدهايم، وإلى رئيس الجمعية العامة، مع التوقيعات التي جمعت من أناس في أكثر من 100 بلد، بما في ذلك ستة من رؤساء الحكومات وشخصيات دولية عديدة أخرى. وكان أوسع نداء حتى حينه لإلغاء عقوبة الإعدام.

لم يؤيد الجميع هذه الحملة. وخشيت بعض قيادات منظمة العفو الدولية أن يكون إلغاء عقوبة الإعدام مسألة غير شعبية، وكنا نخاطر بتنفير بعض أعضائنا. ففي مارس/آذار 1980، نظر فرع منظمة العفو الدولية في المملكة المتحدة، أثناء اجتماعه السنوي العام، مشروع قرار يقول فيه إن «تحويل منظمة العفو الدولية الجهد والوقت والمال والعمل الدعائي نحو قضية مستغربة ومثيرة للجدل مثل عقوبة الإعدام لتشمل فحسب فئات بعينها من جرائم العنف ينبغي أن يعاد فيه النظرجذرياً». وبعد جلسة ساخنة، جرى التخلي عن مشروع القرار، وليس دون وجه حق.

وشنت منظمة العفو الدولية حملة ثانية على صعيد العالم بأسره ضد عقوبة الإعدام في 1989. وألغت أربعة بلدان عقوبة الإعدام على جميع الجرائم في تلك السنة؛ وفي نهاية السنة، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة «البروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية»، وهو معاهدة دولية تهدف إلى إلغاء عقوبة الإعدام. وفي 1990، انضمت ثمانية بلدان أخرى إلى صفوف الدول التي ألغت العقوبة.

و منذ ذلك الحين، تحققت تطورات إيجابية كثيرة، وساهمت العديد من الجهات الفاعلة في هذا الجهد. حيث أحدثت منظمة العفو الدولية دون مراء فارقاً لا تخطئه العين، على ما أرى، من خلال الحملات المستمرة بشأن هذه المسألة وإصرارها على أن عقوبة الإعدام تشكل انتهاكاً لحقوق الإنسان الأساسية. فعندما تؤمن منظمة العفو الدولية بقوة بشيء ما، ليس ثمة مكان للاستسلام!

أود أن أشيد بأعضاء فريقي السابق، بمنسقي عقوبة الإعدام في منظمة العفو الدولية وبالآلاف من أعضاء منظمة العفو الدولية وموظفيها الذين عملوا بلا كلل نحو تخليص العالم من عقوبة الإعدام.

1981

منظمة العفو تطلق حملة لمناهضة الاختفاء القسري. والعضوية تتجاوز 250,000 عضو ومشترك ومؤيد في أكثر من 150 دولة أو منطقة (في الصورة على اليسار: مظاهرة ضد الاختفاءات القسرية، في ليه بيلجيكا)

فرنسا تلغي عقوبة الإعدام. اغتيال الرئيس المصري أنور السادات.

© Amnesty International

1982

منظمة العفو تدين وتناهض قوانين وممارسات التمييز العنصري (الأبرتايد)، وتؤكد مجدداً على مناهضتها للمعاملة اللاإنسانية للأشخاص بسبب ميولهم الجنسية.

منظمة العفو تطلق نداء من أجل العفو عن جميع سجناء الرأي وتجمع ما يربو على مليون توقيع لهذا الغرض تسلمها إلى الأمم المتحدة. إسرائيل تغزو لبنان. والقوات اللبنانية المسيحية تقتل ما لا يقل عن 900 فلسطيني في مخيمي صبرا وشاتيلا للاجئين في بيروت الغربية.

ارفع صوتك من أجل الذين يتم إسكات أصواتهم

أضف إلى مفكرتك تواريخ الحملات

© Amnesty International France (Design: Cathy Doutreligne)

ملصق حرية التعبير بريشة الفنانة الفرنسية كاثي دوتريلنييه المقدم للفرع الفرنسي لمنظمة العفو الدولية، 1991. وكانت حرية التعبير والرأي محور أول حملة لمنظمة العفو الدولية في تاريخها سنة 1961.

يونيو/حزيران

يوليو/تموز

أغسطس/آب

سبتمبر/أيلول

أنشر الخبر وأدعو الجميع إلى التحرك

أكتوبر/تشرين الأول

17 **يوم التحرك:** أطلقوا سراح سجين الرأي **أبو ذر الأمين**

نوفمبر/تشرين الثاني

25 **يوم التحرك:** بادر إلى العمل من أجل حماية المدافعة عن حقوق الإنسان **نورما كروز**

ديسمبر/كانون الأول

3-17 **أكتب من أجل الحقوق – مراثون كتابة الرسائل**

أغلقوا معسكر «يودوك» للمعتقلين السياسيين

دعوا خليل سافدا يتكلم بحرية

التضامن مع أعضاء منظمة «نساء ورجال زامبيا ينهضون» (ووزا)

تحقيق العدالة لنتاليا إستميروفا

أطلقوا سراح سجين الرأي محمد صادق كابودفاند

أتصل بالمجموعة المحلية لمنظمة العفو الدولية

يناير/كانون الثاني

21 **يوم التحرك:** توفير الحماية لمجتمع السلم في **سان خوسيه دي أبارتادو**

فبراير/شباط

مارس/آذار

30 **يوم التحرك:** تحسين أوضاع السجن سجينة الرأي **سو سو نواي**

أبريل/نيسان

مايو/أيار

28 نخب الحرية الختامي

أطلع على كيفية سير الحملة، أنظر: www.amnesty.org/50/campaigns/freedom-of-expression

1983

منظمة العفو الدولية تطلق حملة لمناهضة القتل السياسي والاختفاء القسري.

الأرجنتين تعود إلى الحكم المدني وبدء التحقيق في اختفاء آلاف الأشخاص أثناء ما يعرف بـ«الحرب القذرة». تقديم عريضة بمليون توقيع إلى الأمم المتحدة (الصورة على اليسار). تسليم مناشدة المليون توقيع إلى الأمم المتحدة.

© Thomas Victor

1984

منظمة العفو الدولية تطلق حملتها الثانية لمناهضة التعذيب، التي تضمنت خطة من 12 نقطة لاستئصال شأفة التعذيب.

الجمعية العامة للأمم المتحدة تتبنى «اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة». اغتيال رئيسة وزراء الهند، إنديرا غاندي، بينما يتسبب تسرب للمبيدات الحشرية من مصنع «يونيون كارباید» في بوبال بمقتل الآلاف.

النضال من أجل حرية التعبير

© Private

مجتمع سان خوسيه دي أبارتادو للسلام يرفض أن يُجرَّ إلى أتون النزاع المسلح في كولومبيا. ولهذا السبب، عومل هؤلاء بنوع من العداء من جانب جميع الأطراف. فقد قُتل أكثر من 170 من أفراد هذا المجتمع أو اختفوا قسراً؛ بينما تعرض آخرون للاعتداءات الجنسية أو التهديدات. إنضمْ إلينا – تضامنْ مع مجتمع السلم وطالبْ بتحقيق العدالة له؛ فنحن نريد أن نحميهم من الاعتداءات، ونريد من السلطات الكولومبية أن تتصدى لظاهرة الإفلات من العقاب مرة وإلى الأبد.

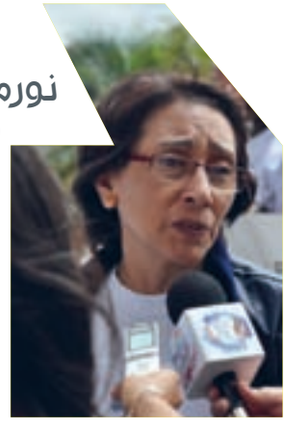
© Fundación Sobrevivientes

نورما كروز مدافعة عن حقوق الإنسان في غواتيمالا، تقوم بتوثيق حالات العنف ضد المرأة وتناضل من أجل تحقيق العدالة. ونتيجةً لعملها هذا، تلقت نورما العديد من التهديدات. وتتمثل خطتنا في تحفيز أكبر عدد ممكن من الأشخاص على كتابة رسائل إلى السلطات الغواتيمالية والمطالبة بالتحقيق في تلك التهديدات ووقفها.

© DW

محمد صادق كابودفاند يقضي حكماً بالسجن لمدة 11 عاماً بسبب كتابة مقالات تدافع عن حقوق السكان الأكراد في إيران. فلنطالب الحكومة بإطلاق سراحه فوراً وبلا قيد أو شرط.

محمد يقبع في السجن بسبب كتابة مقال؛ ونورما تلقت تهديدات بسبب جهرها بالدفاع عن حقوق المرأة؛ وسو سو خلف القضبان بسبب التظاهر ضد الحكومة. أما نتاليا التي فضحت انتهاكات حقوق الإنسان، فقد كان مصيرها القتل.

لقد تم إسكات هؤلاء، ويتعين علينا أن نتكلم نيابة عنهم وأن نُسمع أصواتهم.

بدأت منظمة العفو الدولية العمل من أجل حرية التعبير والرأي في عام 1961. وكانت تلك حملتنا الأولى على وجه الإطلاق. ومع أننا نناضل اليوم بشأن العديد من قضايا حقوق الإنسان الأخرى، فإن إخلاصنا لحرية التعبير لم يضعف.

إن الحق في الكلام والكتابة بحرية يجب أن يشكل حجر الزاوية في بنيان كل مجتمع. فهو عنصر أساسي لتمكين الأشخاص من المشاركة في المجتمع ومحاسبة الحكومات. وهو يكفل قدرة كل فرد منا على التعبير عن نفسه بشكل خلاق، وتلقّي المعلومات والتشكك في الأمور التي لا نتفق معها.

في هذا العام ننظّم تحركاً من أجل تسعة أفراد وجماعات، ممن تبين قصصهم حالة القمع المتفشية على نطاق واسع في بلدانكم. وإننا، بمطالبتنا الحكومات باحترام حقوق هؤلاء الأفراد، إنما نطلب منها احترام حقوق المواطنين الآخرين جميعاً. ونذكّرها بأننا لن نتوقف عن نشر هذه المطالب إلا بعد أن تنفذ هذه الحكومات ذلك. وكلما ازداد عدد المشاركين في هذه العملية، ازدادت إمكانية النجاح. هذه هي المسألة ببساطة.

1985

تضمين القانون الأساسي لمنظمة العفو العمل بشأن اللاجئين. وعدد مؤيدي منظمة العفو والمشاركين في أنشطتها يتجاوز النصف مليون.

وإطلاق منظمة العفو أول رزمة تعليمية بعنوان «التعليم والتعلم بشأن حقوق الإنسان» في العاصمة الفنلندية، هلسنكي. (الصورة على اليمين).

تسلم ميخائيل غورباتشيف زعامة الاتحاد السوفياتي وبدؤه برنامجاً للإصلاح الاقتصادي. الترية على حقوق الإنسان في النرويج.

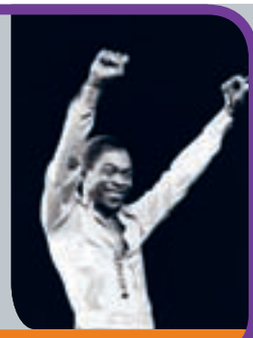
© AP Photo/Laurent Rebours

«أفرج عن والدي، فيلا كوتي، من السجن في 1986 (بنيجيريا) عقب تبني منظمة العفو له كسجين رأي. ولذا فأنا واحد من آلاف الأشخاص الذين تأثرت حياتهم على نحو مباشر بعمل منظمة العفو. أرجو دعم منظمة العفو بالمبادرة للتحرك من أجل من انتزعت منهم حريتهم في التعبير».

رسالة من نجل فيلا كوتي، فامي، إلى الجمهور في افتتاح عرض «فيلا!» في لندن، بالمملكة المتحدة.

© AAPPB

سو سو نواي حكماً تقضي بالسجن لمدة ثماني سنوات ونصف السنة في سجن ناء في ميانمار بسبب مشاركتها في احتجاجات مناهضة للحكومة. وهدفنا في الأجل الطويل هو ضمان إطلاق سراحها، ولكننا سنركز خلال العام القادم على مطلب نقلها إلى سجن قريب من منـزلها، وضمان السماح لها برؤية عائلتها أكثر مما هو مسموح لها حالياً، وضمان حصولها على معالجة طبية.

© Private

أبو ذر الأمين يقضي حكماً بالسجن لمدة خمس سنوات في السودان بسبب مقالات كتبها في جريدة يومية. وينبغي أن نطلب من حكومة السودان اتخاذ قرار بشأن حالة المناشدة المتعلقة به، وإطلاق سراحه من السجن. كما سنكتب رسائل إلى عائلته للإعراب عن دعمنا لها.

© Vedat Yildiz

خليل سافدا معرض لخطر دخول السجن بسبب تعبيره عن دعمه للمعترضين على أداء الخدمة العسكرية الإجبارية بدافع من الضمير في تركيا. وخطتنا تتمثل في إرسال رسائل تضامن، ودعوة الحكومة التركية إلى ضمان تمكينه من الكتابة والكلام بحرية لدعم المعترضين على أداء الخدمة العسكرية بدافع من الضمير.

© Private

معسكر «يودوك» للسجناء السياسيين: يُرغم عشرات الآلاف من نزلاء هذا المعسكر في كوريا الشمالية على العمل في ظروف خطيرة. وكثيراً ما يتم احتجاز أفراد عائلات السجناء، بل يمكن أن يُحتجز الأطفال الذين يولدون هناك مدى الحياة. معاً يمكننا زيادة الوعي الدولي بالمعسكر وإغلاقه نهائياً. (إلى اليمين: السجينة شين سوك - جا وبناتها).

© Amnesty International

نتاليا إستميروفا، ناشطة قيادية في مجال حقوق الإنسان، كانت تعمل في الشيشان ومنطقة شمال القوقاز، اختُطفت وقُتلت في يوليو/تموز 2009. انضم إلى النداء الموجَّه إلى الحكومة للتحقيق في حادثة مقتلها وتقديم المسؤولين عن ذلك إلى ساحة العدالة.

© Amnesty International

منظمة « نساء ورجال زامبيا ينهضون» (ووزا) هي حركة تطالب بالعدالة الاجتماعية للمرأة في زمبابوي. وقد قُبض على أعضاء المنظمة وأُسيئت معاملتهن على أيدي الشرطة، مراراً وتكراراً، أثناء مشاركتهن في احتجاجات سلمية. ومن خلال إرسال رسائل إلى السلطات وكتابة رسائل تضامن، يمكننا ضمان حصول أعضاء حركة «ووزا» وغيرهم من المدافعين عن حقوق الإنسان في زمبابوي على حرية التظاهر السلمي (في الأعلى: القيادية في حركة «ووزا» جيني وليامز).

للاطلاع على التحديثات بشأن الحملة، أنظر الرابط:
www.amnesty.org/50/campaigns/freedom-of-expression

1986

فرع الولايات المتحدة الأمريكية لمنظمة العفو يطلق جولة «مؤامرة الأمل» الفنية، بمشاركة من فريق U2 وفيلا كوتي (في الصورة على اليمين) وستينغ وبيتر غابرييل، بين جملة فنانين.

سقوط حكم فرناندو ماركوس في الفليبين وبيبي دوك دوفالييه في هايتي.

© Amnesty International

1987

منظمة العفو الدولية تطلق تقريرين بشأن عقوبة الإعدام في إيران والولايات المتحدة الأمريكية.

«اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة» تدخل حيز النفاذ. تسلم سلوبودان ميلوسيفتش السلطة في صربيا.

فنانون من أجل منظمة العفو

ملصق لسنة سجين الرأي (1977) مقدم لفرع الولايات المتحدة الأمريكية لمنظمة العفو الدولية. والمنحوته الجدارية للفنان الأسباني خوان ميرو (1893 – 1983. ويمكن مشاهدة ملصقات حملات منظمة العفو الأخرى للسنوات الخمسين الأخيرة على الموقع الإلكتروني: www.guardian.co.uk/world/gallery/2011/apr/03/amnesty-international-posters-in-pictures#/?picture=373248615&index=15

© Joan Miro مهدى إلى منظمة العفو الدولية/سنة سجين الرأي 1977

50 عاماً
منظمة العفو الدولية

© Amnesty International

كان لرسائل الدعم التي تلقاها فيمي بيترز في سجنه أبلغ الأثر في نفسه، وفيمي بيترز سجين رأي سابق ومدير الحملات في الحزب الديمقراطي المتحد المعارض في غامبيا.

«لقد دخلت السجن بسبب معارضتي الحكومة – وخرجت منه أقوى من أي وقت مضى»

ذات يوم سبت من أيام أكتوبر/تشرين الأول 2009، كنت أشارك في اجتماع سياسي سلمي في سيريكوندا، بغامبيا، عندما ظهرت الشرطة وطلبت منا إبراز ترخيص الاجتماع، ولكن لم يكن لدينا ترخيص لأن الشرطة كانت قد رفضت منحنا إذناً بعقده. اعتُقلت في اليوم التالي، وقد أخذ أفراد الشرطة هاتفي الخليوي واحتجزوني في مركز الشرطة طوال اليوم. وفي المساء أطلقوا سراحي بكفالة قيمتها 1,000 دلاسي غامبي [حوالي 36 دولاراً أمريكياً]، ثم طلبوا مني المثول أمام المحكمة في اليوم التالي.

وُجهت إليَّ تهمة «التحكم بالمسيرة والتحكم باستخدام السماعات في مكان عام بدون تصريح». واستمرت محاكمتي مدة سبعة أشهر. وفي نهايتها تمت إدانتي والحكم عليَّ بالسجن لمدة سنة ودفع غرامة قيمتها 10,000 دلاسي.

هل فوجئتُ بتوجيه تهم لي؟ لا. هل فوجئت بدخول السجن؟ لا، أبداً. فقد عرفتُ أن ذلك سيحدث وأعددتُ نفسي له. إن هذه ممارسة شائعة في غامبيا: فأنا أعرف أشخاصاً قُبض عليهم واحتُجزوا بدون محاكمة. ويمكن أن يُحتجز الشخص للمدة التي يريدها الرئيس.

أُرسلت إلى السجن في 1 أبريل/نيسان. لم أكترث لدخول السجن في يوم كذبة نيسان، ولكنني شعرت بالإحباط لغيابي عن عيد الفصح، الذي بدأ في نهاية الأسبوع. إذ لطالما كان عيد الفصح مهماً جداً بالنسبة لي، أما الآن فإنني سأقضيه في السجن، بعيداً عن عائلتي ومجتمعي.

كان السجن عالماً كاملاً جديداً، فقد كان لدينا مرحاض واحد وحمام واحد لأربعين نزيلاً. وكانت المرات الوحيدة التي رأيت فيها ضوء الشمس المباشر عندما سُمح بزيارتي أو عندما ذهبت إلى كنيسة السجن. كانت الزنازن تفتقر إلى التهوية. وعندما مرضتُ، رفضت سلطات السجن إرسالي إلى المستشفى، ولكنها سمحت بدخول بعض الأدوية من الخارج.

علمتُ أنه كان هناك أشخاص يعملون خلف الكواليس للحصول على عفو عني، ولكنني لم أكن أكترث بالعفو. ولو أنه عُرض عليَّ، لرفضته. فلماذا يعفون عني؟ ماذا فعلت؟ لقد قُبض عليَّ بغير وجه حق واتُهمتُ بغير وجه حق وأُدنت بغير وجه حق – فلم أرتكب أي خطأ، اللهم سوى ممارسة حقوقي.

تلقيت نحو 1,400 رسالة دعم من أعضاء منظمة العفو الدولية، بالإضافة إلى نسخ من رسائل أرسلوها نيابة عني إلى وزير الدفاع الغامبي. ووصلت رسائل من اليابان وبولندا وإيطاليا والولايات المتحدة وغيرها من الأماكن. وجاء في إحدى تلك الرسائل: «إنني أفكر بك، وأرجو لك أطيب الأمنيات، ولك مني كل الدعم». وجاء في رسالة أخرى: «أتمنى أن يُطلق سراحك عما قريب». وكتب لي شخص ليتمنى لي عاماً جديداً سعيداً وحراً»، ووعدني قائلاً: «لن ننساك أبداً»، بينما أكد لي آخرون بأنهم سيكتبون «رسائل إلى رئيس الجمهورية».

وقد ترك ذلك الدعم أثراً عميقاً في نفسي. وأود أن أشكر حركة منظمة العفو الدولية على حماستها وتشجيعها ونشدانها القوي للعدالة. كما أتمنى لكم جميعاً عيد ميلاد سعيد. أرجوكم أن تظلوا أقوياء وأن تدافعوا عن سجناء رأي آخرين – ممن قُتلوا أو اختفوا أو تعرضوا للمضايقة أو أُدينوا بغير وجه حق بسبب ما قالوه أو كتبوه – مثلما كنتم أقوياء معي.

وإذا كنتم تفكرون الآن بكتابة رسائل – تذكروا أننا، نحن الأشخاص العاديين، نمثل الطوب اللازم لبناء العدالة. نحن نملك القوة، وأنتم تملكون القوة، فاستخدموها.

أُطلق سراحي في 10 ديسمبر/كانون الأول 2010، وهو اليوم العالمي لحقوق الإنسان، بعد قضاء ثمانية أشهر وعشرة أيام. وقد خرجت من السجن أقوى من أي وقت مضى. وسأواصل عملي السياسي، سأواصل النضال من أجل الديمقراطية وحكم القانون. لست خائفاً من دخول السجن، وسأكررها إذا لزم الأمر.

© Amnesty International

1989

منظمة العفو تطلق حملة جديدة لمناهضة عقوبة الإعدام يرافقها تقرير رئيسي بعنوان، عندما تمارس الدولة القتل: عقوبة الإعدام مقابل حقوق الإنسان.

الجيش السوفييتي ينسحب من أفغانستان. وفي الصين، السلطات ترتكب مجزرة بحق أنصار الديمقراطية من الطلاب في ساحة تيانانمين. وقيام ثورات في مختلف أنحاء أوروبا الشرقية. والإفراج عن سجين الرأي فاكلاف هافل في تشيكوسلوفاكيا، ويحلول نهاية العام، يصبح رئيسها.

© Amnesty International

1988

ستينغ وبروس سبرينغستين على رأس جولة «حقوق الإنسان الآن!» التي شملت بلداناً في أفريقيا والامريكتين وآسيا وأوروبا.

الحكومة العراقية تستعمل أسلحة كيماوية في قتل آلاف القرويين الأكراد في حلبجة. وانتهاء الحرب الإيرانية – العراقية. وفي ميانمار، مقتل آلاف المحتجين المطالبين بالديمقراطية نتيجة فتح الجنود النار على المتظاهرين.

فلنطالب بالعدالة لشعب الكونغو

أضف إلى مفكرتك تواريخ الحملات

يونيو/حزيران

يوليو/تموز

أغسطس/آب

10 يرجى تنـزيل التقرير الجديد المعنون بـ: «جمهورية الكونغو الديمقراطية: آن أوان العدالة» الذي سيكون متاحاً في 10 أغسطس/آب.

أكتوبر/تشرين الأول

1 المنظمات غير الحكومية النيجيرية تقوم بحملة لإقناع المرشحين لمنصب الرئاسة بتوقيع بيان من أجل العدالة. ومنظمة العفو الدولية تدعمها بحملة كتابة الرسائل.

أنظر تقرير الأمم المتحدة المحدَّث بعنوان: «جمهورية الكونغو الديمقراطية: خريطة انتهاكات حقوق الإنسان في الفترة 1993-2000»، يُنشر في 1 أكتوبر/تشرين الأول.
www.ohchr.org/en/Countries/AfricaRegion/Pages/RDCProjetMapping.aspx

نوفمبر/تشرين الثاني

28 الانتخابات الوطنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية

ديسمبر/كانون الأول

20 حكومة كونغولية جديدة تتولى السلطة في 20 ديسمبر/كانون الأول.
بادر إلى التحرك لدعم الحملة الوطنية للمطالبة بالعدالة الآن.
www.amnesty.org/50/campaigns/international-justice

فبراير/شباط

تحرك «اقبضوا على بوسكو نتاغندا الآن»

أدخل الإنترنت وأنضم إلى التحرك

مارس/آذار

29 الأيام المئة الأولى من عمر الرئاسة الجديدة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

أبريل/نيسان

مايو/أيار

28 حفل نخب الحرية الختامي

أتابع الحملة على موقع «تويتر»:
Twitter #amnesty50
@amnestyonline

© Cédric Gerbehaye / Agence VU

أنتج هذا الملصق لاستخدامه في «النشرة الإلكترونية» في سبتمبر/أيلول 2010. باسكال، في التاسعة من العمر، في حالة استعداد للقيام بجولته الاستشارية اليومية في مستشفى ماسيسي، شمال كيفو، جمهورية الكونغو الديمقراطية.

1990

© Amnesty International/Huig Bartels

«في سجن كيكويو حيث كنت، لم يسمح بالرسائل، ولم يسمح بالصحف، ولا بالراديو... ولسبب غريب ما، وصلتني تلك البطاقة البريدية التي بعث بها إلي شخص من هولندا... جاء في البطاقة بالهولندية: 'نحييك من هولندا'».

جاك مابانجي، الذي اعتقلته السلطات الملاوية من 1987 حتى 1991 لكتابته أشعاراً انتقد فيها حكم الرئيس كاموزو باندا. والإفراج عنه عقب ضغوط مكثفة من مختلف أرجاء العالم.

1991

تحرك عاجل لمنظمة العفو بشأن التعذيب وعمليات الإعدام خارج نطاق القضاء في البرازيل يلقى تجاوباً فورياً من جانب الرئيس فيرناندو كولور، الذي يقول: «لا نستطيع ولن يحدث أن نوصم ثانية بأننا بلد عنيف».

الإفراج عن نيلسون مانديلا. وفي ميانمار، تفوز «الرابطة الوطنية للديمقراطية» بزعامة آونغ سان سو كي بالانتخابات، ولكن العسكر يظلون في السلطة.

في عيدها الثلاثين، منظمة العفو تتعهد بتعزيز جميع الحقوق المكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وبأن يشمل عملها الانتهاكات من جانب جماعات المعارضة المسلحة. والمنظمة تعتبر الأشخاص الذين يسجنون بسبب ميولهم الجنسية من الآن فصاعداً سجناء رأي.

اندلاع الحرب في البلقان وفي الصومال، والمتمردون يقصون الدكتاتور محمد سياد بري. وانقلاب عسكري يقصي رئيس هايتي، أرستيد. وانهيار الاتحاد السوفييتي.

العدالة الآن لشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية

ساعد في إنهاء دورة انتهاكات حقوق الإنسان

ظل الشعب في جمهورية الكونغو الديمقراطية يتعرض للعنف وانتهاكات حقوق الإنسان لعقود طويلة، وارتُكبت بحقه جرائم بموجب القانون الدولي – ومنها عمليات الاغتصاب والقتل الجماعي – في كل زاوية تقريباً من زوايا البلاد، ولا تزال تلك الانتهاكات مستمرة بوتيرة مقلقة.

ويتفشى الإفلات من العقاب في البلاد: ففي الوقت الذي عانت فيه ملايين النساء والأطفال من وطأة العنف، فإنه لم يُقدَّم إلى العدالة سوى حفنة من مرتكبي مثل تلك الانتهاكات. إن الإفلات من العقاب ظاهرة مدمرة: فهي تنمّي دورات العنف وانتهاكات حقوق الإنسان؛ وتقوّض احترام حكم القانون؛ وتلحق الضرر بصدقية نظام العدالة في عيون الشعب الكونغولي.

وقد دأبت الحكومة والمجتمع الدولي على تحاشي نشدان العدالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بذريعة السعي لتحقيق السلام الوطني والاستقرار الإقليمي. والآن تطلق منظمة العفو الدولية حملة تهدف إلى عكس هذا الاتجاه، وذلك بحمل الحكومات على الالتزام بإعطاء الأولوية للإصلاح القضائي في الكونغو الديمقراطية، كي يتمكن ضحايا الجرائم بموجب القانون الدولي من الوصول إلى العدالة والحقيقة وجبر الضرر. وستطالب المنظمة حكومة الكونغو الديمقراطية باعتماد خطة شاملة وتفصيلية لتحقيق هذه الأهداف.

وتضمَّن تقرير للأمم المتحدة، نُشر في أكتوبر/تشرين الأول 2010، توثيقاً لأكثر من 600 حالة من حالات الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي ارتُكبت في الكونغو الديمقراطية في الفترة بين 1993 و 2003. وينبغي التحقيق في هذه الحالات باعتبارها جرائم بموجب القانون الدولي، من قبيل الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب. ويبين التقرير خطوات محددة للتصدي للإفلات من العقاب في البلاد على ارتكاب الجرائم الحالية والسابقة.

ورداً على ذلك، اقترحت الحكومة مشروع قانون ينص على إنشاء محكمة متخصصة في الجرائم التي يحددها القانون الدولي والتي ارتُكبت في الكونغو الديمقراطية، وستضم المحكمة على منصتها قضاة دوليين. وقد رحبت منظمة العفو الدولية بهذه المبادرة من حيث المبدأ؛ بيد أنه ينبغي القيام بالمزيد من الإجراءات إذا أُريد التصدي للافلات من العقاب بشكل كامل وفعال.

ولحملتنا لهذا العام أهداف ثلاثة:

الهدف الأول: سنطالب السلطات بوضع وتنفيذ استراتيجية شاملة للعدالة، تقوم على منهج حقوق الإنسان، وتلبي احتياجات الضحايا. ولن تنجح المحكمة المتخصصة المقترحة من قبل الحكومة في تحقيق العدالة لضحايا الجرائم التي يحددها القانون الدولي ما لم تكن جزءاً من استراتيجية أوسع بكثير.

وقد حددنا عقبتين رئيسيتين تعيقان سعي الشعب الكونغولي إلى نشدان العدالة، وهما: انعدام الوعي بحقوقه القانونية، والخوف من أعمال الانتقام إذا حاول الناس ممارسة تلك الحقوق. فقد تعرضت صوفي، وهي أم لسبعة أطفال عمرها 45 عاماً وتعيش في منطقة ماسيسي، للاغتصاب من قبل الجنود مرتين، إحداهما في عام 2005، والثانية في عام 2009، ولكنها لم تقدم أية شكوى: «لا أعرف من أين أبدأ... لا يوجد شهود على ما حدث لي، ولا أستطيع تحديد هوية الجناة». وحتى عندما تكون الضحايا على وعي بحقوقهن القانونية، فقد يقررن عدم تقديم شكوى في الوقت الذي يستمر الجناة في ممارسة نفوذهم في قريتهن.

© Amnesty International

1992

عضوية منظمة العفو الدولية تصل إلى مليون عضو. ومنظمة العفو تدعو إلى إنهاء قرون من انتهاك الحقوق الإنسانية للشعوب الأصلية.

في الجزائر، يلغي انقلاب عسكري نتائج الانتخابات، واغتيال الرئيس بوضياف. بينما تنتشر الحرب في يوغوسلافيا السابقة إلى البوسنة.

1993

منظمة العفو الدولية تطلق الحملة الدولية «أرواح وراء الأكانيب» حول عمليات القتل السياسي والاختفاء والإعدام خارج نطاق القضاء. وفي ملاوي، الإفراج عن فيرا شيروا (في الصورة)، سجينة الرأي الأقدم في أفريقيا، عقب 11 سنة من السجن.

في فينا، «المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان» يؤكد على عالمية حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة، ويؤدي إلى إنشاء مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون حقوق الإنسان.

- مساعدة ضحايا الجرائم الكونغوليين بموجب القانون الدولي
- الضغط من أجل وضع استراتيجية شاملة لإعادة بناء نظام العدالة
- حث البلدان المانحة على زيادة استثماراتها وتنسيقها في البلاد، وإحداث تأثير دائم على إمكانية حصول الضحايا على العدالة

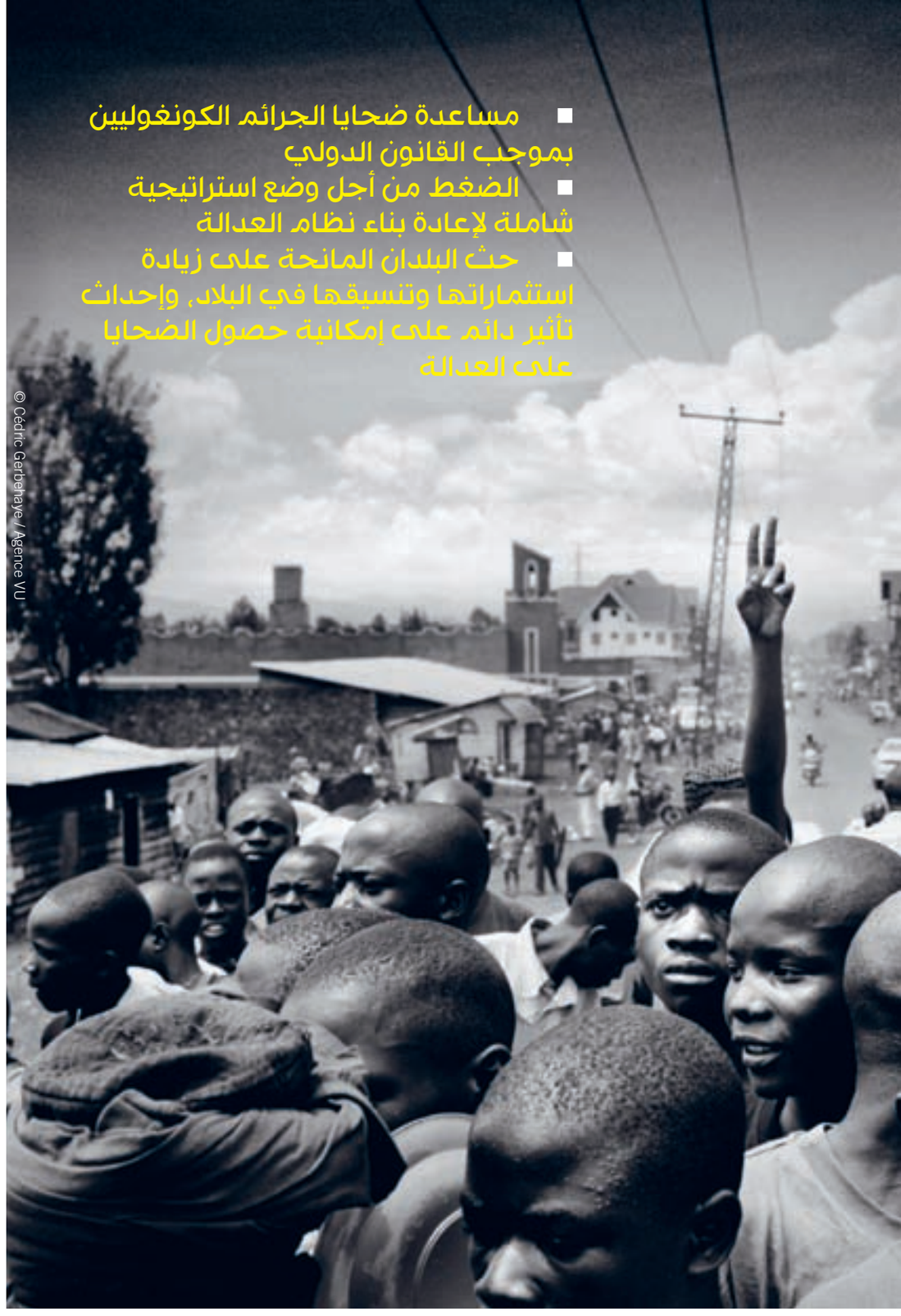
© Cédric Gerbehaye / Agence VU

الهدف الثاني: ستسعى حملتنا إلى مساعدة المنظمات غير الحكومية المحلية والمدافعين عن حقوق الإنسان في عملها من أجل الوصول إلى شتى قطاعات المجتمع وفي عملها التعبوي مع الضحايا، وذلك قبل بدء أية عملية قانونية. وقد عملت المنظمات غير الحكومية المحلية لسنوات طويلة بموارد محدودة لزيادة وعي الضحايا بحقوقهم وتمكينهم من محاسبة الجناة بواسطة القانون.

الهدف الثالث: سنناضل من أجل إنشاء برنامج وطني أو دولي لحماية الضحايا والشهود، وذلك لتشجيع جميع ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان على التقدم والبوح بما حصل لهم.

ونعكف حالياً، بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية الشريكة في الكونغو الديمقراطية، على وضع تفاصيل البرنامج الذي سيكتمل في نهاية يوليو/تموز 2011، عقب زيارة منظمة العفو الدولية إلى البلاد. وفي 10 أغسطس/آب سيُنشر تقريرنا المعنون بـ: «آن أوان العدالة الآن: الحاجة إلى استراتيجية شاملة في جمهورية الكونغو الديمقراطية».

ويرجى الانتباه إلى التحديثات المتعلقة بالحملة التي تصدر خلال هذا الشهر.

واعتباراً من يناير/كانون الثاني 2010، ستنظم منظمة العفو الدولية سلسلة من التحركات التي تستهدف الحكومة الكونغولية والبلدان المانحة الرئيسية. وسيصدر تحرك يدعو إلى اعتقال بوسكو نتاغاندا، الذي لا يزال على رأس عمله كنائب لقائد العملية العسكرية الكبرى في إقليمي كيفو الشمالي والجنوبي على الرغم من إدانته من قبل المحكمة الجنائية الدولية.

بادر إلى التحرك الآن

ينبغي أن نوصل إلى حكومة الكونغو الديمقراطية والحكومات المانحة رسالة مفادها أن الجرائم الدولية لا يمكن أن تمر بدون عقاب بعد الآن، وخاصة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي وصلت وتيرة ارتكاب مثل تلك الجرائم فيها إلى مستويات هائلة. إن السلطات تستجيب إلى الضغوط الدولية، وتشعر بقلق عميق بشأن صورتها العامة في المجتمع الدولي، ولذا فإن كل تحرك يمكن أن يُحدث فرقاً حقيقياً في حياة الضحايا في الكونغو الديمقراطية الذين هم بحاجة ماسة إلى مساعدتنا.

يرجى العودة إلى الأخبار بشأن الحملة بشكل منتظم على الرابط التالي: http://www.amnesty.org/en/50/campaigns

---

عانى الملايين من أهالي الكونغو انتهاكات لحقوق الإنسان، ولم يقدم إلى ساحة العدالة بجريرة ذلك من المسؤولين عن هذه المعاناة سوى عدد لا يتجاوز أصابع اليد الواحدة. جنود أطفال تم تسريحهم مؤخراً، غوما، جمهورية الكونغو الديمقراطية، 2009.

1994

منظمة العفو الدولية تطلق حملة رئيسية بشأن حقوق المرأة تحت عنوان «حقوق المرأة من حقوق الإنسان»، وحملة عالمية ضد الاختفاء القسري والقتل السياسي.

ما بين أبريل/نيسان ويوليو/ تموز، قبائل الهوتو في رواندا تقتل نصف مليون من التوتسي.

انتخاب نيلسون مانديلا رئيساً لجنوب أفريقيا.

© Amnesty International/Karen de Groot

1995

منظمة العفو الدولية تطلق حملة لوقف تجارة التعذيب.

إعدام كين سارو ويوا (الصورة)، وثمانية من الناشطين المناهضين لتدمير أوغونيلاند في نيجيريا. استيلاء القوات الصربية في البوسنة على المنطقة الآمنة التابعة للأمم المتحدة في سريبرينيتسا وقتل أكثر من سبعة آلاف من الرجال والفتيان.

© Amnesty International

«يعود الفضل للشعب الكونغولي في عدم تثبيط عزيمتنا بسبب ضخامة المهمة التي تنتظرنا»، مسؤولة الحملات كلير مورسلي والباحث ثيو بوتروتشي.

فسحة الأمل في أرض مضطربة

في مراسلات إلكترونية متبادلة مع مصور سينمائي يقوم بتوثيق تجارة المعادن في جمهورية الكونغو الديمقراطية، تحدثت أنا وثيو معه حول تقرير منظمة العفو الدولية القادم المتعلق بإصلاح نظام العدالة هناك (أنظر الصفحة 21)، فقال: «ربما يكون نظام العدالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية المهمة الأكثر صعوبة التي يمكن أن يضطلع بها المرء. ولا أدري أين نجد قرارة هذا الوضع».

غالباً ما لا تعطي الحكومات في سائر أنحاء العالم أولوية لجهود مناهضة الإفلات من العقاب على ارتكاب عمليات القتل والاغتصاب والتعذيب وغيرها من الفظائع. وبصريح العبارة، فإن الوقت دائماً غير مناسب لتقديم مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان إلى ساحة العدالة بالنسبة لهذه الدول.

وعندما نأخذ بعين الاعتبار أن شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية قد عصف به العنف وانتهاكات حقوق الإنسان على مدى عقود، وأن الانتخابات الرئاسية والتشريعية قادمة في نوفمبر/تشرين الثاني 2011، فإن ضخامة المهمة التي تنتظر المعنيين تتضح تماماً.

إن أصوات الضحايا الذين تحدثنا معهم خلال زياراتنا إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية تذكّرنا بأسباب اختيارنا للتصدي لمثل هذه القضية التي يحتمل أن تكون قضية طاغية. فقد قالت لنا امرأة كونغولية تعرضت للاغتصاب ست مرات من قبل الجنود: «إن الحصول على العدالة لا يشكل الأولوية بالنسبة لي، وإن مبعث قلقي الأول يتمثل في البقاء على قيد الحياة والحصول على الرعاية الطبية – فأطفالي لا يستطيعون الذهاب إلى المدرسة لأنني فقدت كل شيء».

إن الأشخاص الذين تعرضوا لانتهاكات حقوق الإنسان يجب ألا يضطروا إلى الاختيار بين العدالة والبقاء. ونحن نعلم أن إعادة بناء نظام العدالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية سيستغرق وقتاً طويلاً، بيد أن الضحايا يستحقون أن تُتاح لهم فرصة حقيقية لإسماع أصواتهم، ورؤية المسؤولين عن ارتكاب مثل تلك الانتهاكات وهم يمثلون أمام المحاكم، والحصول على جبر الضرر.

كما أن أنباء الانتهاكات التي تُحصى – من قبيل عمليات الاغتصاب الجماعي لنحو 130 امرأة من قبل جنود الجيش الوطني في نياكيلي في يونيو/حزيران 2011 – تعتبر بالطبع مثيرة للتحدي على المستوى الشخصي.

هل نشعر بالإحباط أحياناً؟ نعم. ولكننا نعلم كذلك أننا لسنا وحدنا: فنحن نعمل بشكل وثيق مع المنظمات الكونغولية لحقوق الإنسان والمدافعين عن حقوق الإنسان والمحامين، الذين يعملون بلا كلل أو ملل من أجل تحسين الأوضاع على الأرض على الرغم من الأخطار العديدة التي يواجهونها.

إننا نشعر بالتعاطف مع أولئك الذين يواجهون الدوامة اليومية: هل يستمرون في تقديم العون للآخرين في الوقت الذي بالكاد يملكون ما يساعدون به عائلاتهم؟ فنحن نعرف العديد من النساء المدافعات عن حقوق الإنسان ممن هجرهن أزواجهن. ولذا فإن الدعم الذي يقدمه فريق البحوث في المنظمة والحركة ككل لهؤلاء المدافعات عن حقوق الإنسان اللاتي يعملن في ظل مثل هذه الظروف الصعبة، من شأنه أن يُحدث فرقاً هائلاً، وأن يشجعهن على الاستمرار في عملهن. كما أنهن يذكّرننا به كلما عدنا إلى البلاد.

إننا نقف سوياً مع أعضاء منظمة العفو الدولية الذين يلعبون دوراً حاسماً في المساعدة على نقل قصص ورسائل قوية إلى السلطات في جمهورية الكونغو الديمقراطية وإلى المجتمع الدولي. ففي يونيو/حزيران الماضي، بُرئت ساحة سجين كنا قد قمنا بحملة من أجله على مدى السنوات الأربع الأخيرة، وأُطلق سراحه، والفضل في ذلك إلى حد كبير يعود إلى الرسائل التي كتبتها الحركة، والتحركات التي نظمتها وطالبت فيها بمحاكمته. ولا يزال آخرون من المتهمين في القضية نفسها بانتظار تحقيق العدالة.

وتُبذل جهود في الوقت الراهن لإصلاح نظام العدالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهي مبادرات تفتقر إلى التنسيق والموارد، ولكنها تمثل فرصاً يمكننا البناء عليها. وينبغي أن نواصل العمل معاً لوضع حد للإفلات من العقاب على ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان. وبهذه الطريقة، يمكننا أن نسهم في ضمان عدم تكرار مثل هذه الانتهاكات في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفي تمكين الضحايا من التطلع إلى اليوم الذي لن يضطروا فيه إلى الاختيار بين العدالة والبقاء.

1996

منظمة العفو الدولية تبدأ حملة لإنشاء محكمة دولية دائمة لمحاكمة مجرمي الحرب

إعدام ما لا يقل عن 4,272 سجيناً في 39 بلداً: الصين في الصدارة، حيث ينفذ 3,500 حكم بالإعدام، تليها أوكرانيا وروسيا وإيران. والقوات الإسرائيلية تقصف مجمع الأمم المتحدة في قانا بلبنان، مما أسفر عن مقتل 102 من المدنيين.

© Amnesty International

1997

منظمة العفو تطلق حملة دولية بعنوان «فلنحترم اللاجئين»! وهي حملة دولية من أجل حقوق اللاجئين (في الصورة). ويبين تحليل لإعدام السجناء في الولايات المتحدة الأمريكية أنه إذا أدين شخص أسود بقتل شخص أبيض فمن المرجح إعدامه بمعدل 15 ضعف بالمقارنة مع شخص أسود يدان بقتل شخص أسود.

في زائير [الآن «جمهورية الكونغو الديمقراطية»]، المتمردون يحتلون العاصمة كينشاسا، ويطيحون بالرئيس موبوتو. وفي الجزائر، الجماعات المسلحة تقتل مئات المدنيين في هجمات على المناطق الريفية.

فلنطالب بتنظيف دلتا النيجر

أضف إلى مفكرتك تواريخ الحملات

يونيو/حزيران

يوليو/تموز

أغسطس/آب
أُطلب من الرئيس النيجيري غودلاك إبيل جوناثان العمل على تنظيف التلوث النفطي في دلتا النيجر. وقّع البطاقة البريدية الموجودة في النشرة الإخبارية وارسلها، أو اذهب إلى الرابط:
www.amnesty.org/50/campaigns/stop-corporate-abuse

سبتمبر/أيلول

أكتوبر/تشرين الأول
أشاهد شهادات من دلتا النيجر على الرابط: http://ow.ly/5UWaM

نوفمبر/تشرين الثاني
10 في 10 نوفمبر/تشرين الثاني 2005، أُعدم الناشط النيجيري كين سارو ويوا، الذي ناضل من أجل وضع حد للأضرار البيئية التي لحقت بدلتا النيجر. إقرأ قصته وتبادلها مع آخرين- http://sn.im/t06zq
أطلب من آخرين دخول الانترنت وتوقيع عريضة موجَّهة إلى شركات النفط لمطالبتها بتنظيف دلتا النيجر.

ديسمبر/كانون الأول

يناير/كانون الثاني

فبراير/شباط
واصل ممارسة الضغوط على شركات النفط.

مارس/آذار
أنشر الموضوع عبر موقعيْ فيسبوك وتويتر

أبريل/نيسان
تقديم العريضة إلى اجتماعات المساهمين السنوية لشركات النفط.

مايو/أيار
28 حفل نخب الحرية الختامي

أتابع التحديثات على الرابط: www.amnesty.org/50/campaigns/stopcorporate-abuse

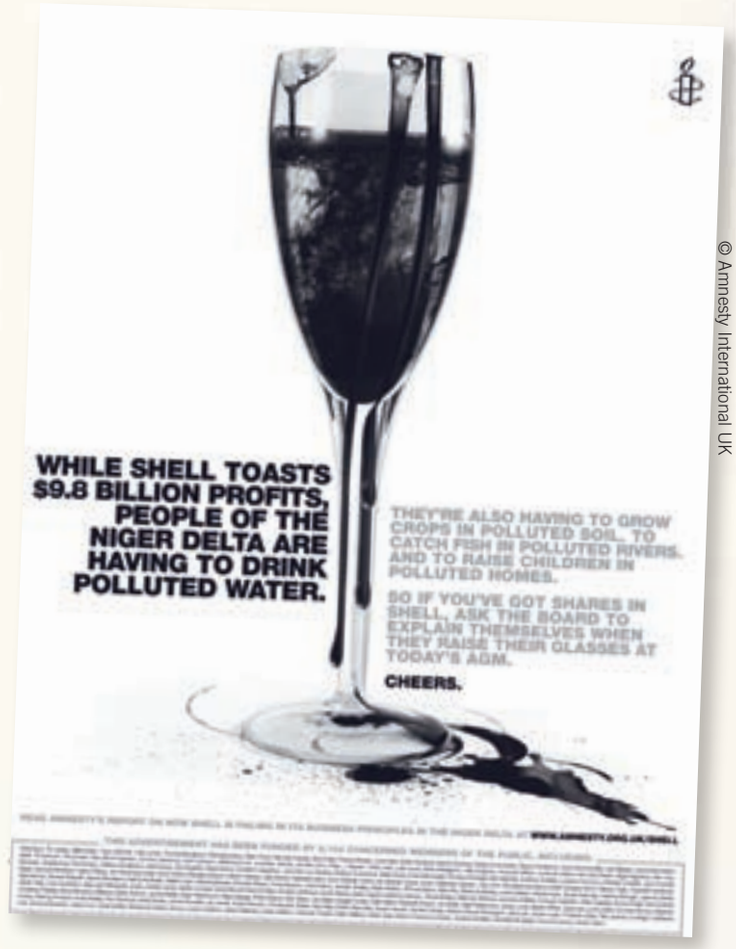

© Amnesty International UK

ملصق لحملة مناهضة التلوث الصناعي النفطي في دلتا النيجر، من إنتاج فرع المملكة المتحدة لمنظمة العفو الدولية.

1998

منظمة العفو الدولية تطلق حملة «فلنجدد العهد!» للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإطلاق «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان»، وتجمع 3 ملايين توقيع لدعم الإعلان. (الصورة: محمد علي يوقع على ملصق الحملة)

إلقاء القبض على الجنرال أوغوستو بينوشيه في المملكة المتحدة بالعلاقة مع جرائم ارتكبت في شيلي. واعتماد نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وفي إندونيسيا، الرئيس سوهارتو إلى الاستقالة تحت ضغط الاحتجاجات بعد 32 عاماً في السلطة.

© Amnesty International

1999

منظمة العفو الدولية توسع نطاق العمل بشأن أثر العلاقات الاقتصادية على حقوق الإنسان. والمنظمة تطلق مع خمس منظمات غير حكومية دولية أخرى «الائتلاف من أجل وقف استخدام الجنود الأطفال».

منظمة حلف شمال الأطلسي تشن ضربات جوية على كوسوفو، والقوات الاتحادية اليوغوسلافية تطرد عشرات آلاف المدنيين الألبان من المنطقة، لكنها تضطر في النهاية إلى الانسحاب.

مارسوا الضغط من أجل تنظيف دلتا النيجر

أدعُوا إلى إصدار أنظمة ولوائح أشد لتنظيم صناعة النفط

أخضعوا شركات النفط للمساءلة على الأضرار البيئية

ضعوا حداً لتدمير دلتا النيجر

© Amnesty International

تلوث النفط يدمر حياة الناس. لا يجوز للحكومات أن تسمح للشركات بالإفلات من فعلتها.

بعد مرور نحو ثلاث سنوات على تسرب بقع النفط الهائلة التي أدت إلى تدمير «جدول بودو» في منطقة دلتا النيجر في نيجيريا، لم يتم تنظيف بقع النفط بعد، ولم يحصل السكان المحليون الذين دُمرت حياتهم على العدالة بعد.

وتنتقل منظمة العفو الدولية الآن بحملة دلتا النيجر إلى المرحلة التالية؛ إننا نحث الحكومة النيجيرية وشركات النفط العاملة هناك على دعم عملية تنظيف المنطقة. ونريد من الحكومة النيجيرية أن تقوم بتعزيز وتنفيذ أنظمة تُخضع شركات النفط للمساءلة وتحقق العدالة للضحايا. ونريد من حكومات البلدان التي تنتمي إليها شركات النفط أن تنظم عمل الشركات المتعددة الجنسيات وتدعم عملية تنظيف دلتا النيجر.

2000

منظمة العفو الدولية تطلق حملتها الثالثة لمناهضة التعذيب تحت شعار «فلنستأصل شأفة التعذيب» (انظر الصورة) في أول حملة رقمية. كما توحد منظمة العفو جهودها مع منظمة «أوكسفام» لإطلاق حملة من أجل قوانين تصدر أكثر صرامة بشأن تجارة الأسلحة.

في صربيا، تؤدي الاحتجاجات الجماهيرية بعد إجراء انتخابات زعم أنها مزورة إلى الإطاحة بميلوسيفيتش. وفي زمبابوي، القوات الحكومية تهاجم المعارضين السياسيين والمزارعين.

Design © Ts Bardii

2001

منظمة العفو الدولية تحتفل بعيدها الخمسين. فتعتمد رسالة جديدة تركز على عدم قابلية حقوق الإنسان للتجزئة، وتغير نظامها الأساسي ليتضمن العمل من أجل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

في 11 سبتمبر/أيلول تنفجر طائرتان في برجي التجارة التوأمين في نيويورك، ويسفر ذلك عن مصرع حوالي 3 آلاف شخص؛ وتضرب طائرة ثالثة مبنى البنتاغون في واشنطن، وتتحطم رابعة في بنسلفانيا. الرئيس الأميركي جورج بوش يعلن «الحرب على الإرهاب»، ويشن ضربات جوية لإزاحة طالبان عن السلطة في أفغانستان.

لقد أجرينا مؤخراً تحقيقاً في أثر البقع النفطية في أغسطس/آب وديسمبر/كانون الأول 2008 على «بودو». فأوضح لنا صياد يملك عدة أحواض لصيد السمك كيف تلوثت جميع أحواضه بالنفط، ولا تزال ملوثة. وكان ذلك الصياد يشغّل أشخاصاً من السكان المحليين، ولكن التلوث النفطي قضى على وسائل عيشهم.

وقال لنا أحد الصيادين: «منذ عام 2008 حتى الآن لم أتمكن من عمل شيء. كنت أذهب إلى النهر لصيد السمك، ولكنني الآن أعود إلى المنزل خالي الوفاض. فلا يوجد شيء، وأصبح الوضع ميؤوساً منه».

وظل التلوث المرتبط بصناعة النفط يشكل مشكلة رئيسية في دلتا النيجر على مدى عقود. فقد أدت بقع النفط ومكبات النفايات وألسنة لهب الغاز إلى تدمير نوعية التربة والماء والهواء، وتقويض حقوق السكان في الحصول على غذاء آمن ومياه نظيفة وخدمات صحية. وتعرضت وسائل المعيشة المحلية – كالصيد والزراعة- لخطر جسيم. ففي أغسطس/آب، أصدر برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقريراً رئيسياً حول آثار التلوث النفطي في أوغنيلاند في منطقة الدلتا. واستناداً إلى بحوث علمية معمقة استغرقت سنتين، يقدم التقرير أدلة لا تُدحض على تأثير التلوث النفطي على حياة السكان في الدلتا.

تنتج البقع النفطية عن اهتراء الأنابيب وعدم صيانة المعدات والتسرب، بالإضافة إلى الأخطاء البشرية والتخريب المتعمد والسرقة. وقد اعترفت شركة شل لتطوير البترول، وهي شركة تابعة لشركة شل الهولندية الملكية، بأن بقع النفط التي تسربت إلى «بودو» في عام 2008، نجمت عن رداءة المعدات. وقبلت الشركة مؤخراً تحمل المسؤولية عن بقع النفط في «بودو» في سياق دعوى قانونية رُفعت في المملكة المتحدة.

إن بقع النفط في «بودو» ما هي إلا مثال واحد على مشكلة أضخم بكثير. فالتلوث الذي أصاب دلتا النيجر يؤثر على حياة مئات الآلاف من السكان. ولكن على الرغم الأضرار البيئية التي امتدت سنوات وانتهاكات حقوق الإنسان المرتبطة بها، فإن الحكومة النيجيرية – وهي شريك في صناعة النفط من خلال شركة النفط الوطنية – فشلت في تنظيم عمل صناعة النفط بطريقة فعالة.

وقد استغلت شركات النفط ضعف النظام القانوني لنيجيريا. كما أن عملياتها تتسم بسوء الممارسات، ولاسيما الفشل في منع التلوث وعدم التصدي للمشكلات عندما تحدث.

إن منظمة العفو الدولية تريد وقف الكوارث، من قبيل تسرب البقع النفطية في «بودو» مرة أخرى، ويتعين على شركات النفط تنظيف ما اقترفت أيديها وتعويض الذين تضرروا نتيجة لفشلها وإهمالها.

ويجب على الحكومة النيجيرية أن تخضع صناعة النفط للمساءلة السليمة. وتتطلع منظمة العفو الدولية إلى حكومات بلدان الشركات المتعددة الجنسيات – من قبيل هولندا والمملكة المتحدة وفرنسا وإيطاليا – لتنظيم عمل هذه الشركات وكيفية قيامها بالعمل التجاري في بلدانها وفي الخارج.

وحتى الآن، دعت حملة دلتا النيجر شركات النفط إلى «الوضوح» بشأن تأثير التلوث النفطي على الناس والبيئة. وقد أحرزنا بعض النجاح في هذا الصدد – إذ أفصحت شركات شل وإيني وتوتال عن بعض المعلومات المتعلقة بالآثار البيئية، والتزمت شركة شل بنشر الدراسة المسحية البيئية حول دلتا النيجر.

وتتنامى الضغوط على الشركات من أجل توخي الشفافية فيما يتعلق بالآثار البيئية والإنسانية. ففي يناير/كانون الثاني 2011، عقد برلمانيون هولنديون جلسة استماع علنية حول أثر الصناعة النفطية في دلتا النيجر. وفي وقت لاحق من هذا العام سننشر مزيداً من التفاصيل بشأن عواقب تسرب بقع النفط في عام 2008 في «بودو»، بالإضافة إلى شهادات على شريط فيديو لأشخاص متضررين.

لقد أصبحت الحاجة إلى تنظيف دلتا النيجر الآن قضية ملتهبة، سواء في نيجيريا أو على الصعيد الدولي، وآن الأوان لتصعيد حملتنا.

ويتمثل هدفنا الأول في إقناع الرئيس النيجيري بالإعراب عن دعمه العلني لعملية تنظيف الدلتا، وتعزيز اللوائح التي تنظم صناعة النفط.

وسنواصل البناء على الزخم الذي حققناه منذ أطلقنا حملتنا الخاصة بالعيد الخمسين لمنظمة العفو الدولية في مايو/أيار 2011. وفي نوفمبر/تشرين الثاني سنستهدف شركات النفط المتعددة الجنسيات التي تعمل في نيجيريا – شل وإيني وتوتال – بالإضافة إلى هيئة البترول الوطنية المملوكة للدولة. ونريد منها أن تعترف علناً بضرورة التنظيف الشامل، والالتزام بتمويل العملية، كما سنستهدف أيضاً الدول التي تنتمي إليها الشركات لحملها على دعم عملية التنظيف، وتنظيم أنشطة الشركات على نحو فعال.

يصادف 10 نوفمبر/تشرين الثاني الذكرى السنوية لإعدام الناشط النيجيري كين سارو – ويوا في عام 1995. يرجى تنظيم فعالية لإحياء ذكرى نضاله وإطلاق المرحلة التالية من الحملة. أُطلب من الناس التوقيع على عريضة تطالب شركات النفط بدعم حملة تنظيف دلتا النيجر.

في فبراير/شباط 2012، ستصبح عملية تنظيف دلتا النيجر المحور الرئيسي لحملة العيد الخمسين. وسيستهدف أعضاء منظمة العفو الدولية في سائر أنحاء العالم صناعة النفط. وباستخدام موقعي التواصل الاجتماعي «فيس بوك» و«تويتر» والرسائل النصية القصيرة، سنقوم بجمع التواقيع على عريضة موجَّهة إلى شركات شل وإيني وتوتال وهيئة البترول الوطنية. كما أننا سنسعى إلى كسب تأييد المستثمرين لطلب معلومات حول التأثير البيئي لهذه الشركات في دلتا النيجر.

© Laurent HINI

استهداف شركات النفط المتعددة الجنسيات. ناشطو منظمة العفو الدولية بالقرب من محطة محروقات، فرنسا، 30 يونيو/حزيران 2009.
إلى اليمين: أصابع مندوب لمنظمة العفو الدولية مغطاة بالنفط عقب ثمانية أشهر من تدفق للنفط الخام من أنبوب في إكراما، ولاية بايلسا. وكثيراً ما تمر فترات طويلة قبل أن يجري تنظيف ما ينسكب من نفط في دلتا النيجر.

في أبريل/نيسان – مايو/أيار 2012 ستصل الحملة إلى أوجها بتقديم عرائضنا إلى الاجتماعات السنوية العامة للمساهمين في الشركات. وسنواصل تطوير رسائلنا واستراتيجيتنا لهذه الحملة، ومعاً نستطيع تغيير نتائج إحدى حالات انتهاكات حقوق الإنسان الأكثر بشاعة والمرتبطة بعمل الشركات.

بادر إلى التحرك الآن

أُطلبْ من الرئيس النيجيري غودلاك إيبل جوناثان الإيعاز بتنظيف التلوث النفطي في دلتا النيجر. وقع البطاقة البريدية الموجودة في الملحق الداخلي وأرسلها إليه، أو تحرك على الإنترنت عبر الرابط:

www.amnesty.org/50/campaigns/stop-corporate-abuse

إقرأ ردنا على التقرير الأخير لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة على الرابط: http://ow.ly/5Vgmg

2002

بدء العمل لمكافحة أشكال التعذيب المستخدمة في «الحرب على الإرهاب» التي تقودها الولايات المتحدة. منظمة العفو تقوم بزيارة لإسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة، وتنشر أدلة على ارتكاب القوات الإسرائيلية جرائم حرب في مدينة جنين بالضفة الغربية. منظمة العفو تدخل ميانمار بعد سنوات عديدة من طلب ذلك.

60 دولة تصدق على «نظام روما الأساسي»، مما يمهد الطريق لإنشاء «المحكمة الجنائية الدولية». وصول طلائع السجناء الأولى إلى القاعدة العسكرية الأمريكية في خليج غوانتانامو، بكوبا.

© Hugh McElveen

2003

منظمة العفو الدولية تطلق الحملة العالمية للحد من الأسلحة، بالتعاون مع منظمة «أوكسفام»، و«الشبكة الدولية للعمل بشأن الأسلحة الصغيرة» (إيانسا)، للمطالبة بمعاهدة دولية لتجارة أسلحة. أولى جوائز «سفير الضمير» لمنظمة العفو تذهب إلى سجين الرأي المفرج عنه والرئيس السابق للجمهورية التشيكية، فاكلاف هافل. (الصورة في الوسط على اليسار)

الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة تغزو العراق. واندلاع النزاع المسلح في منطقة دارفور في السودان، بين حركات التمرد في دارفور وميليشيات الجنجويد المدعومة من الحكومة.

© Amnesty International

تقول **أودري غوغران**، مدير برنامج القضايا الموضوعية العالمية في منظمة العفو الدولية إنه يتعين على الحكومات أن تنظم عمل الشركات كي تمنع انتهاكها للحقوق».

الإبقاء على الشركات تحت المراقبة

تسببت بقعة النفط في خليج المكسيك بالولايات المتحدة في عام 2010 بأضرار بيئية هائلة وأسفرت عن تدمير حياة عشرات الآلاف من السكان. وقد كان رد الفعل الشعبي في الولايات المتحدة غير مفاجئ؛ اذ طالب الناس بوقف بقعة النفط في أسرع وقت ممكن، واحتواء الأضرار وتنظيف المكان، ودفع تعويضات عن خسارة وسائل العيش، وإخضاع الشركات ذات الصلة للمساءلة.

وما انفك سكان المناطق المنتجة للنفط في دلتا النيجر، الذين عانوا من آلاف بقع النفط، يقدمون مطالب مشابهة منذ سنوات.

ويعتبر الفرق بين الرد على الوضع في خليج المكسيك وبين الرد على الوضع في دلتا النيجر أمراً مذهلاً للغاية.

ففي الأشهر الستة التي تلت تسرب بقعة الخليج أُجري تحقيق رئاسي؛ وبدأ النائب العام تحقيقاً جنائياً؛ وأُجبرت شركة «بريتيش بتروليوم» على إنشاء صندوق للتعويضات بقيمة 20 مليار دولار؛ وأنشأت وكالات حكومية متعددة ومنظمات غير حكومية هيئات مراقبة للأوضاع الصحية وسلامة الأغذية ووضعت طائفة من المقاييس البيئية.

إن ما حدث في الولايات المتحدة في ستة أشهر لم يحدث في نيجيريا خلال خمسين عاماً. إذ تم تجاهل المطالبة بإجراء دراسات مماثلة وعمليات مستقلة. وفي منطقة يعتمد معظم سكانها في معيشتهم وغذائهم على صيد الأسماك والزراعة، ويعتمد العديد منهم على الأنهار والجداول للحصول على الماء، لم يتم إجراء دراسات تُذكر حول سلامة الغذاء ونوعية الماء والآثار الصحية. وقد أجرت الأمم المتحدة أخيراً دراسة علمية في 2008/2009، ولكنها لم تشمل سوى منطقة جغرافية محدودة، ولم تعلن نتائجها على الملأ بعد.

إن الإشراف القانوني على صناعة النفط في دلتا النيجر هو نظري في أحسن الأحوال: فشركات النفط هي التي تدير التحقيقات في حادثة بقعة النفط وعمليات التعويض من الناحية الفعلية، ويؤدي انعدام الشفافية في هذه العمليات إلى نشوب نزاعات مع المجتمعات المتضررة وفيما بينها.

إن الحكومة النيجيرية غائبة إلى حد كبير، ماعدا كقوة عسكرية تحمي عمليات شركات النفط. وتتناقض حمايتها لشركات النفط تناقضاً كلياً تقريباً مع انعدام حمايتها للحقوق الإنسانية لمواطنيها. وهو ما يعزز الفكرة التي تقول إن الحكومة تقف إلى جانب شركات النفط، بغض النظر عن الأضرار التي قد تسببها.

لقد انتُقدت حكومة الولايات المتحدة على طريقة تعاملها مع بقعة شركة «بريتيش بتروليوم»، وربما كان بعض تلك الانتقادات في محله، ولكن مهما كان الرد على بقعة خليج المكسيك غير كامل، فإنه على الأقل يُظهر ما يجب أن يحدث: يجب أن تتدخل الحكومة، وأن تكفل تصرف الشركة بسرعة، وأن المصالح الأوسع يجب أن تتقدم على مصلحة الشركات. كما يتعين على الحكومات مراجعة الأنظمة القانونية والعلاقة الحميمة بين من يضع الأنظمة ومَن تُطبق عليه تلك الأنظمة.

تناضل منظمة العفو الدولية من أجل مساءلة الشركات على الآثار السلبية التي تلحقها بأوضاع حقوق الإنسان. بيد أن عدداً قليلاً من الأنظمة الوطنية أو الدولية ينص على منع انتهاكات حقوق الإنسان على أيدي الشركات أو يكفل مساءلتها، الأمر الذي يترك السكان المتضررين – وهم غالباً من الفقراء والمهمشين – بلا حول ولا قوة. وإن الشركات، ولاسيما الشركات الضخمة العابرة للجنسيات، تتمتع دائماً بقوة سياسية واقتصادية أكبر بكثير من الأفراد والمجتمعات التي تتضرر من عمليات تلك الشركات؛ كما أنها تحظى بحماية قانونية أكبر.

إننا بحاجة إلى أنظمة قانونية أكثر فعالية لتنظيم عمل الشركات وإخضاعها للمساءلة. وإن جزءاً من الحل يكمن في وضع أُطر قانونية تسمح للدولة التي تنتمي لها الشركة بأن تطلب من الأخيرة منع إلحاق الضرر بالبيئة وبحقوق الإنسان كنتيجة مباشرة لعملياتها الدولية. فعندما يتعلق الأمر بمصالحها الاقتصادية والمالية الخاصة، فإن الشركات تستخدم القانون الوطني والقانون الدولي، ولكن عندما يتعلق الأمر بمصالح المجتمع، فإنها تستخدم أنظمتها الخاصة «والمسؤولية الاجتماعية للشركات» (التي غالباً ما تكون بمثابة علاقات عامة مقنَّعة، ليس إلا).

ولكن الواقع يبين أن الشركات لا تطبق الأنظمة على نفسها، ولا تتصرف بالطريقة نفسها مهما كان مستوى الإشراف الحكومي. وما علينا سوى أن ننظر إلى ما يحدث في دلتا النيجر كي نرى هذه الحقيقة، أو ننظر إلى الدور الذي كان يتعين على حكومة الولايات المتحدة ان تلعبه في بقعة النفط في خليج المكسيك.

لقد ركزت منظمة العفو الدولية وغيرها من المنظمات في الماضي على الشركات باعتبارها تمثل عوامل التغيير الرئيسية. أما اليوم فإننا نركز بشكل متزايد على الحكومات في الدول التي تنتمي لها الشركات وفي الدول المضيفة. وأصبح النشطاء في نيجيريا وأوروبا يستهدفون شركة «شل» بسبب ضلوعها في الانتهاكات التي تقع في دلتا النيجر – ولكنهم يستهدفون أيضاً حكومات نيجيريا وهولندا والمملكة المتحدة – التي تؤدي إخفاقاتها في سن قوانين ملائمة وتنفيذها إلى خلق مناخ يسمح بارتكاب انتهاكات من قبل هذه الشركات.

إن على الحكومات واجباً قانونياً يتمثل في تنظيم عمل الشركات بهدف منعها من ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان. وإن الشركات تتصرف على نحو أفضل عندما تلتزم الحكومات بهذا الواجب. هذه هي الخلاصة.

2004

منظمة العفو الدولية تطلق الحملة الدولية: «فلنوقف العنف ضد المرأة». في «المؤتمر الدولي للإيدز»، منظمة العفو الدولية تدعو إلى احترام الحقوق الإنسانية للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

هجمات متزامنة على قطارات مزدحمة في ساعة الذروة في مدريد تقتل 191 شخصاً. في بسلان، بروسيا الاتحادية، جماعة مسلحة تحتجز أكثر من ألف شخص كرهائن، ما يسفر عن مقتل نحو 350 شخصاً في المعركة التي أعقبت ذلك مع القوات الروسية.

© Amnesty International

2005

منظمة العفو الدولية تطلق حملة «فلنصنع بعض الضجة»، لتسخير عالم الموسيقى لدعم عملها. ويتر بنسون، مؤسس منظمة العفو الدولية، يرحل عن عمر 83 عاماً. وعدد أعضاء منظمة العفو الدولية يصبح مليوني عضو في جميع أنحاء العالم.

في أوزبكستان، مقتل 190 شخصاً على الأقل نتيجة فتح الجنود النار على متظاهرين في مدينة أنديجان. وفي الكويت، منح المرأة الحق في التصويت. وفي لندن، تقتل تفجيرات انتحارية على نظام النقل العام تودي بحياة 52 شخصاً.

فلنناضل من أجل حقوق المرأة المصرية

أضف إلى مفكرتك تواريخ الحملات

يونيو/حزيران

يوليو/تموز

أغسطس/آب

حث رئيس الوزراء المصري على وضع حد للتمييز ضد المرأة عن طريق البريد الإلكتروني primemin@idsc.gov.eg

سبتمبر/أيلول

تذكر التاريخ: ستة شهور منذ قيام الجيش المصري بإخضاع المتظاهرات «لاختبار العذرية».

أكتوبر/تشرين الأول

نوفمبر/تشرين الثاني

ديسمبر/كانون الأول

يناير/كانون الثاني

أشاهد تحرك إشعال شمعة الأرض earthcandle.amnesty.org

فبراير/شباط

مارس/آذار

أبريل/نيسان

مايو/أيار

28 رفع نخب الحرية

أتابع الحملة على موقع «تويتر»: Twitter #amnesty50 @amnestyonline

© Amnesty International

ملصق مصر لمنظمة العفو الدولية بمناسبة حملتها الدولية لسنة 1994 «حقوق المرأة من حقوق الإنسان». حيث أصدرت منظمة العفو الدولية برنامجاً من 15 نقطة لحماية المرأة من انتهاكات حقوق الإنسان تضمّن توصيات إلى الحكومة والجماعات المسلحة.

2006

حملة منظمة العفو الدولية للحد من الأسلحة تحقق انتصاراً كبيراً بتصويت الأمم المتحدة بأغلبية ساحقة لصالح بدء العمل من أجل إبرام معاهدة لتجارة الأسلحة.

المحكمة الجنائية الدولية تبدأ أول محاكماتها بمقاضاة توماس لوبانغا من جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومقتل الصحفية الروسية آنّا بوليتكوفسكايا خارج شقتها في موسكو.

© Amnesty International

2007

«أنا مدين بحياتي لمنظمة العفو الدولية. وسأكرس حياتي الآن للحملة ضد عقوبة الإعدام ولرفع مستوى الوعي بحقوق الإنسان».

حافظ إبراهيم، الذي حصل على وقف لتنفيذ حكم الإعدام فيه عام 2007 بعد مناشدة للتحرك العاجل لمنظمة العفو الدولية. ولاحقاً، أعفي عنه وأطلق سراحه. ويدرس الآن القانون في جامعة صنعاء.

منظمة العفو الدولية تنظم احتجاجات في شتى أنحاء العالم بمناسبة مرور خمس سنوات على بدء الاعتقالات غير القانونية في خليج غوانتانامو. والمنظمة تسلط الضوء على انتهاكات حقوق الإنسان في الصين قبيل أولمبياد بكين 2008.

الجمعية العامة للأمم المتحدة تعتمد أول قرار يدعو إلى فرض حظر عالمي على تنفيذ أحكام الإعدام، بعد حملة شنتها منظمة العفو الدولية وشركاؤها في التحالف العالمي. وفي ميانمار، احتجاجات ضخمة مؤيدة للديمقراطية تواجه بالعنف.

يجب أن تتمتع النساء بصوت متساو في تشكيل مصر الجديدة

لعبت النساء المصريات دوراً أساسياً في «ثورة 25 يناير»؛ والآن يجري إقصاؤهن.

في مطلع عام 2011 نهض الملايين، نساءً ورجالاً، في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للمطالبة بوضع حد للقمع ومن أجل احترام حقوقهم – وقد شكّل ذلك بداية ملهِمة حقاً للعيد الخمسين لمنظمة العفو الدولية.

بعد الإطاحة بالطاغية التونسي زين العابدين بن علي، احتاج الشعب المصري إلى 18 يوماً فقط، ابتداءً من 25 يناير، للإطاحة بالرئيس حسني مبارك، الرجل الذي حكم مصر بقبضة حديدية طوال 30 عاماً. وقد دفع العديد من المحتجين وعائلاتهم ثمناً باهظاً، إذ قُتل مالا يقل عن 840 شخصاً، وجُرح أكثر من 6,400 وزُجَّ مئات آخرون في السجون وتعرضوا للتعذيب.

وقد امتدت الاحتجاجات كالنار في الهشيم إلى سائر أرجاء المنطقة بقيادة جيل من شباب وشابات «الفيس بوك» و«التويتر» الذين كسروا حاجز الخوف. وفي بعض البلدان حقق المتظاهرون بعض الإصلاحات، وفي بعضها الآخر، أدى القمع الشرس أو التدخل الأجنبي إلى إخماد الاحتجاجات، أو إلى ترك النتيجة النهائية أمراً غير مؤكد.

وفي مصر تحولت مشاعر الغبطة والانتعاش الناجمة عن الإطاحة بالنظام البائد إلى تصميم قوي على ضمان إحقاق الحقوق التي ضحَّى العديد من المصريين بالكثير من أجلها. وقد انخرطت منظمة العفو الدولية بنفسها في لجَّة المساعدة على تحقيق ذلك الهدف. فمع اندلاع الثورة، نشرت المنظمة تقريراً بعنوان: مصر تنهض: عمليات القتل والاعتقال والتعذيب أثناء ثورة 25 يناير. وفي يونيو/حزيران قام وفد من منظمة العفو الدولية بقيادة الأمين العام للمنظمة بزيارة إلى مصر والتقى كبار المسؤولين الحكوميين.

وقد شهدت مصر مكتسبات مهمة في مجال حقوق الإنسان، منها:

- إطلاق سراح العديد من السجناء السياسيين، ومن بينهم سجناء رأي؛
- إنهاء استخدام أسلوب الاعتقال الإداري؛
- حل جهاز مباحث أمن الدولة، وهو الجهاز الاستخباري السيء الصيت المسؤول عن عمليات التعذيب والاعتقال التعسفي وغيرها من الانتهاكات؛
- قيام اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق التي أمرت الحكومة بإنشائها بإجراء تحقيقات في بعض الانتهاكات التي ارتُكبت إبان الثورة؛
- إجراء تعديلات دستورية لإلغاء بعض السلطات القمعية على طريقة قانون الطوارئ فيما يتعلق بإجراءات التوقيف والاحتجاز والرقابة من قبل الشرطة؛
- اعتقال ومحاكمة مسؤولين حكوميين سابقين بتهم إطلاق النار على المتظاهرين، بمن فيهم الرئيس السابق مبارك ووزير الداخلية السابق حبيب العادلي.

وتعتبر هذه الاعتقالات بداية مرحب بها للعملية المهمة للغاية المتعلقة بإخضاع مسؤولي الإدارة السابقة للمحاسبة على انتهاكات

© Amnesty International

2008

منظمة العفو الدولية تحتفل بالذكرى الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان بسلسلة من الفعاليات والنشرات بلغت ذروتها في احتفال «فلنوقد الشموع» احتفالاً بيوم حقوق الإنسان (10 ديسمبر/كانون الأول).

الجمعية العامة للأمم المتحدة تعتمد البروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وفي كينيا، وفاة أكثر من 1,500 شخص في العنف الذي تلا الانتخابات. وفي صربيا، إلقاء القبض على زعيم صرب البوسنة رادوفان كراديتش بتهمة ارتكاب جرائم حرب.

2009

منظمة العفو الدولية تطلق حملة «فلنطالب بالكرامة» بشأن الفقر وحقوق الإنسان، وتدعو إلى وضع حد لانتهاكات شركة شل، المتعددة الجنسية، الناجمة عن عمليات التنقيب عن النفط في دلتا النيجر. منح جائزة سفير الضمير إلى داو أونغ سان سو كي.

المحكمة الجنائية الدولية تصدر مذكرة قبض بحق عمر البشير، رئيس جمهورية السودان، متهمة إياه بارتكاب جرائم حرب. تنصيب باراك أوباما كأول رئيس من أصل أفريقي للولايات المتحدة الأمريكية. وفي إيران، اعتقال الآلاف أثناء حملة الاحتجاجات التي تلت

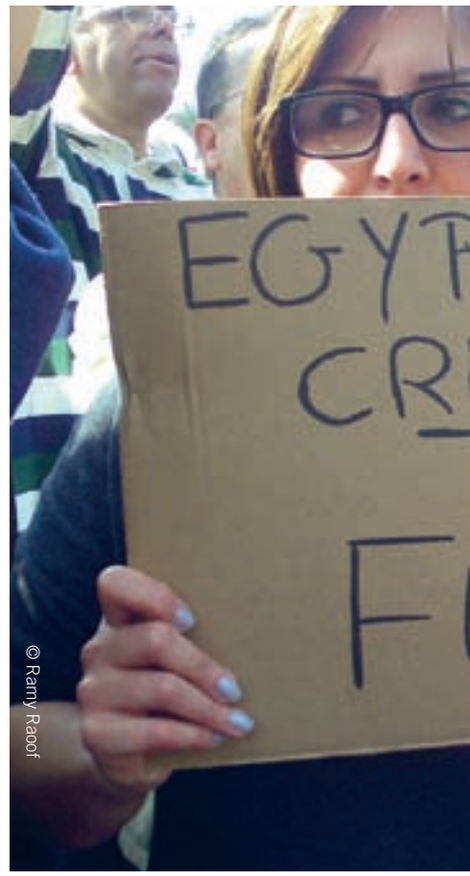

© Ramy Raoof

© REUTERS/Soe Zeya Tun

انتعشت الآمال تجاه حقوق المرأة أثناء الانتفاضة في مصر، ولكن لم يتحقق شيء بعد. محتجون مصريون، فبراير/شباط 2011. (CC BY 2.0)

حقوق الإنسان الماضية. بيد أنه لا بد من القيام بمزيد من العمل لضمان أن يتمتع جميع المصريين بالنطاق الكامل لحقوق الإنسان الذي طالبوا به أثناء الثورة، وهم يستحقونه.

تناضل منظمة العفو الدولية من أجل حقوق المرأة في مصر خلال عامها الخمسين الذي تحتفل به لسبب بسيط وهو أنه لم تتم تلبية الآمال المتعلقة بحقوق المرأة أثناء الثورة.

قبل الأحداث قاست النساء، إلى جانب الرجال، من أثر القمع وتفشي الفقر، ولكنهن قاسين بشكل خاص من القوانين التي تنطوي على تمييز ومن وباء المضايقة الجنسية والعنف وتدني مستوى التعليم وقلة الفرص المتاحة لهن وتدني نسبة تمثيلهن في الحكومة بشكل صارخ.

وخلال الثورة تحدَّت العديد من النساء التوقعات التقليدية بشأن سلوكهن، ولعبن دوراً رئيسياً في تعبئة الاحتجاجات وإدامتها. وتعرض بعضهن للغازات المسيلة للدموع والرصاص المطاطي ومختلف أشكال العنف على أيدي قوات الأمن، ومنها اختبارات العذرية القسرية. بل إن بعضهن فقدن حياتهن.

وفي مخيم الاعتصام الذي أُقيم في ميدان التحرير بالقاهرة، قالت النساء إنهن شعرن بالأمان والتحرر من المضايقة الجنسية في الفضاء العام لأول مرة، وإنهن عوملن على قدم المساواة في الحوارات السياسية الحيوية. وتحدث العديد منهن عن أملهن في المضي قدماً بنموذج الديمقراطية والمساواة الذي كُرس في الميدان، في مصر ما بعد مبارك.

بيد أنه منذ ذلك الوقت، تم إسكات النساء وإقصاؤهن عن عمليات صنع القرار. فاللجنة التي أُنشأت لمراجعة الدستور لم تضم أية امرأة. ولم يضم مجلس الوزراء الجديد سوى امرأة واحدة. وفي اليوم العالمي للمرأة، في 8 مارس/آذار، قامت مجموعة من الرجال بمهاجمة المتظاهرات في ميدان التحرير.

إن الثورة تتيح فرصة تاريخية لتغيير النظرة إلى المرأة المصرية وطريقة معاملتها تغييراً دائماً.

ونحن نطلب مساعدتكم من أجل ضمان ما يلي:

- أن تكون تجارب النساء واحتياجاتهن وآراؤهن جزءاً أساسياً من تشكيل مصر الجديدة؛
- أن تُسمع أصوات النساء، كي يتم إعطاء الأولوية للتصدي للتمييز والعنف ضد المرأة على أساس النوع الاجتماعي؛
- مراجعة القوانين الحالية والمقترحة وإقرار إصلاحات واسعة النطاق لضمان أن تتمتع النساء بحقوق متساوية مع الرجال، ولاسيما في مجالات الزواج والطلاق والوصاية على الأطفال والميراث؛
- تنفيذ القوانين وسن قوانين وممارسات جديدة بهدف حماية النساء من الاغتصاب وغيره من ضروب إساءة المعاملة الجنسية ومن العنف المنزلي.
- تغيير المواقف بشكل جذري، كي تتمكن النساء من المشاركة الكاملة في انتخاب حكومة بلادهن، ومن تحسين مستوى تمثيلهن في دهاليز السلطة.

إن التحرك الآن في هذه الأوقات التاريخية، يمكن أن يُحدث فرقاً هائلاً.

بادر إلى التحرك الآن

أُكتب مناشدة إلى رئيس الوزراء، تحثه فيها على ضمان أن تلعب النساء دوراً مركزياً في تشكيل مصر الجديدة، وأن يكون مبدأ المساواة وعدم التمييز في صلب عملية الإصلاح.

أُكتب إلى:

رئيس الوزراء عصام شرف
شارع مجلس الشعب
شارع القصر العيني
القاهرة، مصر
فاكس: 7356449 202+، 7958016 202+
بريد إلكتروني: primemin@idsc.gov.eg

انضموا إلى حملتنا لحماية وتعزيز حقوق المرأة في مصر.

الانتخابات. الرئيس الأسبق لبيرو، ألبرتو فوجيموري، يواجه المحاكمة أمام محكمة خاصة في بيرو. ويحكم عليه بالسجن 25 عاماً بتهم القتل والتعذيب البدني الخطير وعمليات اختطاف ارتكبها عملاء تحت سيطرته ضد العشرات من مواطني بيرو في عامي 1991 و1992.

© Private

2010

منظمة العفو الدولية تدعم حملة الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في أوريسا في الهند ضد التجاوزات في عمليات شركة فيدانتا للموارد؛ والحكومة الهندية ترفض اقتراحات الشركة بفتح منجم للبوكسيت وتوسعة محطة التكرير التابعة لها.

الإفراج عن أونغ سان سو كي» في ميانمار. وفي تونس، تنطلق مظاهرات حاشدة بعد وفاة محمد بوعزيزي، الذي أشعل النار في في نفسه احتجاجاً على مضايقات من جانب المسؤولين في البلديات.

© Amnesty International

احتلت وسائل الإعلام الاجتماعية موقع الصدارة في النقاشات الدائرة بشأن الانتفاضات التي عمت الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وفيما يلي، يلقي **جيمس لينتش**، المسؤول الصحفي لمنظمة العفو الدولية، نظرة على الإمكانات وعلى المتغيرات في المشهد الإعلامي الجديد.

رسائل على «تويتر» من ميدان التحرير

وصلت إلى مصر مع الزملاء في منظمة العفو الدولية قبل «مسيرة المليون رجل» الأولى بقليل، في 1 فبراير/شباط. كان وسط القاهرة مزدحماً بما قدّر بمليوني مصري يدعون إلى التغيير. وكانت قوات الأمن المصرية قد فتحت النار على المحتجين السلميين في أنحاء عديدة من البلاد، وكان الفريق هناك لتقصي ما حدث وللاطلاع على انتهاكات حقوق الإنسان الأخرى التي ارتكبت في حينه.

وظيفتي هي تعزيز أبحاث وحملات منظمة العفو الدولية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لدى وسائل الإعلام. أعمل مع الصحفيين والإعلاميين لضمان أن يعتاد مستمعوهم ومشاهدوهم وقراؤهم على متابعة أبحاثنا وحملاتنا.

في القاهرة، أردنا أن ننقل ما كنا نشاهده بأم أعيننا، كما حدث، ومباشرة إلى الناس الذين كانوا يتابعون الأحداث.

كانت هناك مشكلة كبيرة واحدة. فقبل أن نصل بقليل، كانت السلطات قد قطعت خطوط الإنترنت في محاولة يائسة لوقف انتشار الاحتجاجات – وعنى هذا أن ليس هناك «تويتر» أو «فيسبوك» أو مدونات أو رسائل إلكترونية.

وللالتفاف على هذه التقييدات، رحت أرسل رسائل قصيرة (إس إم إس) على هاتفي النقال إلى زملاء في لندن، كانوا بدورهم يبثونها باسمي على «تويتر». كنا نرسل نحو 20 تحديثاً في اليوم، تتفاوت بين ما كنا نشاهده بأعيننا – «طائرات عسكرية نفاثة تئز في سماء القاهرة قبل إعلان حظر التجوال» – وما أخبرنا به شهود عيان للتو – «شهادات: تصريحات على الهواء يصدرها المقر الرئيسي لوزارة الداخلية الجمعة والسبت».

وخلافاً لوسائل الإعلام الدولية، سمح لنا بدخول المستشفيات وتمكنا من أن ننشر على الملأ ما وجدناه هناك: «المستشفى أبلغنا أن هناك ... 12 وفاة... ما بين 28 و30 يناير/كانون الأول... وكل ذلك نتيجة للإصابة بعيارات نارية وبالرصاص المطاطي».

كنا نخرج هذه المعلومات إلى العلن على جناح السرعة، ولذا كان التحليل والتقييم السريعان القائمان على خبرة باحثينا أمراً في غاية الأهمية.

وكان ثمة عطش واضح للتحديثات القادمة من القاهرة، وجزئياً بسبب ما فرض من قيود على تدفق المعلومات من مصر. وفي أربعة أيام، قفز عدد الأشخاص الذين يتابعون ما أبعث به من تحديثات على «تويتر» من 50 شخصاً فقط (وكان هذا جديداً علي...) إلى قرابة 2,000. وكنا قد أتحنا لمحرري الصحف وناشطي حقوق الإنسان ووزارات الخارجية الأجنبية الدخول الميسّر إلى ما كنا نقوم به من عمل.

ولم يتوقف الأمر عند مصر. فمع نشر فرق منظمة العفو الدولية عبر الإقليم في الأشهر الأخيرة، استخدم هؤلاء وسائل التواصل الاجتماعي لزيادة النطاق الجغرافي لعملهم – سواء أكان ذلك عبر إرسال المدونات عن طريق رابط بالأقمار الصناعية في أجهزة حاسوبهم النقال بينما كانت الصواريخ تنهمر على المناطق المدنية في مدينة مصراتة الليبية، أو من خلال إرسال شهادات من اللاجئين السوريين ممن فروا عبر الحدود التركية إلى مناطق آمنة.

والآن، ثمة أماكن غدت وسائل الاتصال الاجتماعي حلبة حاسمة فيها بالنسبة لمنظمة العفو الدولية كي تسمع صوتها: فحالما نصدر بياناً عن البحرين، يمكننا أن نتوقع اندلاع نقاش متدفق على «تويتر» وسط المدافعين عن حقوق الإنسان والأحزاب السياسية ووسائل الإعلام، وحتى وزراء في الحكومات بشأن ما قلنا.

وفي بعض البلدان الأخرى، التي شهدت احتجاجات جماهيرية هائلة – وربما كان اليمن خير مثال على ذلك – هناك حديث أقل عن تأثير وسائل الإعلام الاجتماعية. وينبغي علينا أن نتحدى بعض الادعاءات المتفاخرة بشأن «ثورة التويتر». فما هز بعض أكثر أنظمة الحكم قمعاً في العالم من أساساتها هو تلك الأعداد الهائلة من البشر التي تدفقت إلى الشوارع، مع ما يعنيه ذلك من مخاطرة شخصية مرعبة، من أجل إحداث تغيير حقيقي في مجتمعاتها. أما سبل التواصل وتعبئة الرأي العام الجديدة فقد كانت فحسب المنبر الذي استفادت منه هذه الجموع لإيصال صوتها وحشد الأنشطة الفردية، ولكنها لم ولن تكون أبداً البديل عنها.

وخلال الأيام التي قضيتها في القاهرة، لم يكن هناك في نهاية المطاف خطوط إنترنت. ومع ذلك، تدفق مئات الآلاف إلى ميدان التحرير. ولم يستخدم المنظمون سوى شبكات محلية طالما جرّبت واختبرت كي يحتشد الناس سوية. فوسائل الإعلام الاجتماعية لا يمكن أن تكون سوى جزء من هذه الحكاية.

ولربما تصبح مسألة تأثير «تويتر» و«فيسبوك» على انتفاضات هذه السنة في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا موضوع بحث ونقاش لعقود من الزمن بين المؤرخين. ولكن ثمة أمراً لا نقاش فيه – وهو أن سر هذا الأمر يكمن في تلك الطريقة التي يتحدث بها العديد من القائمين على التغيير في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مع أقرانهم، ولا بد لمنظمة العفو الدولية أن تكون في قلب ذلك الحوار حتى توصل صوتها.

إن التوثيق المعمق لانتهاكات حقوق الإنسان هو الأساس الوطيد لعملنا. ليس ثمة شك في ذلك. ولا بد لنا من أن نتواصل بسرعة وبمرونة كي نتحرك في هذا العالم الجديد، دون التنازل عن أي من ميزات الدقة والحيدة التي بنينا عليها سمعتنا وأصبحت مرافقة لاسمنا. فهذا هو التحدي الذي يواجهنا.

© Private

«بالنسبة لي، كانت معرفتي بأن جميع أنصار منظمة العفو كانوا هناك، يذكرون اسمه، ويجمعون التواقيع، ويحملون الملصقات وببساطه يفكرون فيه، تشكل قوة دفع كبيرة تساعدني على الصمود. لقد صنعتم فارقاً كبيراً».

رونات تيساينا غام، زوجة الصحفي السريلانكي وسجين الرأي ج. س. تيساينا غام، الذي أطلق سراحه في يونيو/حزيران 2010 عقب حملة مثابرة لكتابة الرسائل من قبل أعضاء منظمة العفو الدولية.

2011

باحثو منظمة العفو الدولية يزورون بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لتوثيق قمع الاحتجاجات المؤيدة للديمقراطية وتقديم مقترحات محددة للتغيير بشأن حقوق الإنسان. تبادل للأنخاب في جميع أنحاء العالم احتفالاً بالعيد الخمسين لتأسيس منظمة العفو الدولية.

اندلاع الاحتجاجات الجماهيرية عبر منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مطيحة بالدكتاتوريتين اللتين طال عليهما الأمد في تونس ومصر. وتصاعد النزاع المسلح في ليبيا، والأمم المتحدة تفرض منطقة حظر جوي لحماية المدنيين. ومئات القتلى في البحرين وسوريا واليمن جراء قمع الحكومات للمتظاهرين المطالبين بالديمقراطية.

© Maggie Osama (CC BY-NC-SA 2.0)

شجعنا الذكرى الخمسين على التحرك

أغسطس/آب

بادر إلى التحرك من أجل وقف إعدام لينغ غوكوان في الصين /www.amnesty.org/50/campaigns/death-penalty

31 اليوم العالمي للمختفين

أُطلب من رئيس الوزراء المصري أن يضع حداً للتمييز ضد المرأة عبر الموقع: www.amnesty.org/50 /campaigns/MENA
أو بإرسال رسالة إلكترونية إليه على العنوان: primemin@idsc.gov.eg

سبتمبر/أيلول

28 يوم إلغاء تجريم الإجهاض في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي.
مظاهرات في شوارع نيكاراغوا – صمِّم فراشتك على الرابط: www.amnesty.org/50/campaigns/reproductive-rights

أكتوبر/تشرين الأول

10 اليوم العالمي لمناهضة عقوبة الإعدام

17 يوم تحرك من أجل سجين الرأي أبو ذر الأمين على الرابط: www.amnesty.org/50/campaigns/freedom-of-expression

نوفمبر/تشرين الثاني

5 الذكرى السادسة عشرة لمقتل كين سارو ويوا

25 اليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة
يوم تحرك من أجل نورما كروز

30 مدن من أجل الحياة – حملة عالمية لإظهار المعارضة لعقوبة الإعدام.

ديسمبر/كانون الأول

3-17 مراثون كتابة الرسائل في تحرك أُكتب من أجل الحقوق

9 ذكرى اعتماد إعلان الأمم المتحدة للمدافعين عن حقوق الإنسان

10 اليوم العالمي لحقوق الإنسان

تواقيع على عريضة ضد عقوبة الإعدام تقدَّم إلى رئيس جمهورية بيلاروس

يناير/كانون الثاني

الذكرى الأولى
لثورة 25 يناير في مصر

إطلاق تحرك «إقبضوا على بوسكو نتاغاندا الآن» www.amnesty.org/50/campaigns/international-justice

فبراير/شباط

21 يوم تحرك من أجل مجتمع السلم في سان خوسية دي أباراتادو.

نظِّفوا دلتا النيجر - حملة على فيسبوك وتوتير وبالرسائل النصية تستهدف شركات «شل» و«إيني» و«توتال» و«NNPC» www.amnesty.org/50/campaigns/corporate-abuse

مارس/آذار

8 يوم المرأة العالمي

29 الأيام المئة الأولى من الرئاسة الجديدة لجمهورية الكونغو الديمقراطية
نشر إحصاءات عالمية حول عقوبة الإعدام

30 يوم تحرك من أجل سجينة الرأي سوسو نواي

أبريل/ نيسان

عريضة الحملة من أجل تنظيف دلتا النيجر تُقدَّم إلى الاجتماعات السنوية للمساهمين في شركات شل وإيني وتوتال و NNPC.

مايو/أيار

3 اليوم العالمي لحرية الصحافة

28 فعاليات حفل نخب الحرية الختامي لاختتام عام الذكرى الخمسين

يونيو/حزيران

26 اليوم العالمي لمناهضة التعذيب

يوليو/تموز

17 اليوم العالمي للعدالة الدولية

تحرك على الإنترنت عبر الرابط:
www.amnesty.org/50/campaigns

«لا تستسلمْ أبداً»

أعضاء في منظمة العفو الدولية ونشطاء حقوق الإنسان يتحدثون إلى النشرة الإخبارية عن الدروس المستقاة من الأنشطة.

هل تنجح الأنشطة في تحقيق الأهداف؟

«في عام 1997 قامت الشرطة [في غرب البنغال]، بدعم من مقاول بناء متنفذ، بتخريب ونهب مستشفى أنشأه العمال الذين طُردوا من مصنعهم. وقد رفعتُ دعوى قانونية ضد الشرطة، وأُحيلت المسألة إلى لجنة حقوق الإنسان في غرب البنغال، وقضت المحكمة بأن أفراد الشرطة مذنبون».

© Private

يناضل كيريتي روي، البالغ من العمر 57 عاماً، من أجل حماية حقوق الأشخاص العاديين في الهند.

«في عام 1983 شاركت في تأسيس «لجنة الدفاع عن حقوق السود». وناضلنا من أجل إنشاء لجنة ملكية للتحقيق في حالات الوفاة في الحجز. وقد أُنشأت اللجنة الملكية، وخُصصت لها موازنة قياسية تقدر بأربعين مليون دولار أسترالي. وكانت تلك هي المرة الأولى التي استطاع فيها السكان الأصليون لَيِّ ذراع الحكومة، والتي أدت إلى اجتذاب المزيد من الأموال والعمل على المستوى الاتحادي».

© Amnesty International

تناضل هيلين أولي كوربيت، البالغة من العمر 56 عاماً، من أجل حقوق السكان الأصليين في أستراليا.

«إذا لم يفتح خصومك الباب، حاول الدخول من النافذة».

كيف تجذب اهتمام الآخرين؟

«في معظم تحركاتنا نقوم بشيء مرئي. فعندما كنا نناضل بشأن العنف ضد المرأة، مثلاً، جعلنا أنفسنا نبدو وكأن عيوننا سوداء. وقد خلق ذلك كثيراً من الدعاية: إذ جاء الناس لسؤالنا عما إذا كنا على ما يرام أم لا، وقمنا بجمع الكثير من التواقيع، حتى مع هطول الأمطار».

© Iris Tungland Porturas

إريس تنغلاند بورتوراس، البالغة من العمر 18 عاماً، شاركت في تأسيس مجموعة شبابية تابعة لمنظمة العفو الدولية في النرويج. وتقوم إريس بالتوعية بحقوق الإنسان في أوساط الشباب.

ما هي النصيحة التي تقدمها إلى النشطاء الآخرين؟

«لا تتخلَّ عن أية حالة قبل حلها. فإذا لم يفتح خصومك الباب، حاول الدخول من النافذة».

© Amnesty International

بو ليندبلوم، من السويد، عمره 81 عاماً. وهو عضو في منظمة العفو الدولية منذ عام 1969.

ما الذي تعلمته من أنشطتك؟

«لقد كان أحد أكبر التحديات التي واجهتها يتمثل في إعادة النظر بآرائي المتعلقة بالميول الجنسية. فقد وُلدت في عائلة مسيحية متدينة، ونشأتُ على الشعور بالاشمئزاز تجاه الرجال والنساء ذوي الميول المثلية، وعدم حمايتهم من التمييز. وكان من الصعب جداً عليَّ أن أقبل منظوراً مختلفاً، ولكن المناقشات والتوضيحات قادتني إلى تفهم أن منظمة العفو الدولية لا تقوم بترويج الميول المثلية، وإنما تدافع عن حياة الأفراد. وأدركتُ أن الحياة ثمينة فعلاً وأن للناس حقوقاً، بغض النظر عن أسلوب حياتهم».

© Amnesty International

إنيونام غداغبوي، البالغة من العمر 23 عاماً، عضو في منتدى شبيبة منظمة العفو الدولية في توغو.

© Amnesty International (Photo Heleen van der Kwaak)

في عام 1989، قُبض على رتان غزمير، البالغ من العمر 53 عاماً، لأنه جهر بمعارضته لسياسة الدمج الثقافي القمعية في بوتان. وبعد مرور أكثر من عقدين من الزمن، لا يزال رتان يناضل من أجل حقوق الإنسان.

«علَّمتني أنشطتي ألا أستسلم. فأنا أخوض نضالاً طويل الأمد في هذا العالم، ولا يمكن تحقيق العدالة بسهولة دائماً، ولكننا يجب ألا نفقد الأمل مهما بلغت الصعوبات. لقد أنقذت منظمة العفو الدولية حياتي. وأنا أعلم علم اليقين أنه لولا دعمها ولولا الرسائل التي أرسلها المتضامنون معي، لكنتُ الآن في عداد الموتى أو خلف القضبان. ولكنني بدلاً من ذلك حر طليق».

أضواء من جميع أنحاء العالم على احتفالات منظمة العفو الدولية في عيدها الخمسين، بما في ذلك (بعكس اتجاه عقارب الساعة من أعلى اليمين) إيطاليا ولندن، بالمملكة المتحدة؛ وبيرن، بسويسرا؛ وغوغو؛ وهلسنكي، فنلندا؛ وليما، بيرو؛ وبرلين، ألمانيا؛ وفرنسا.
© العمود الأول، أعلى اليسار: منظمة العفو الدولية؛ لوران هيني؛ كيه هيرشيلمان/منظمة العفو الدولية؛ لالا غاميرو/خوان بابلو أزاباشي.
العمود الأوسط: سوزان كيلر؛ كاتيا تاهجا (CC BY-NC-SA 2.0).
العمود الثالث: منظمة العفو الدولية؛ سوزان كيلر؛ منظمة العفو الدولية؛ سوزان كيلر.

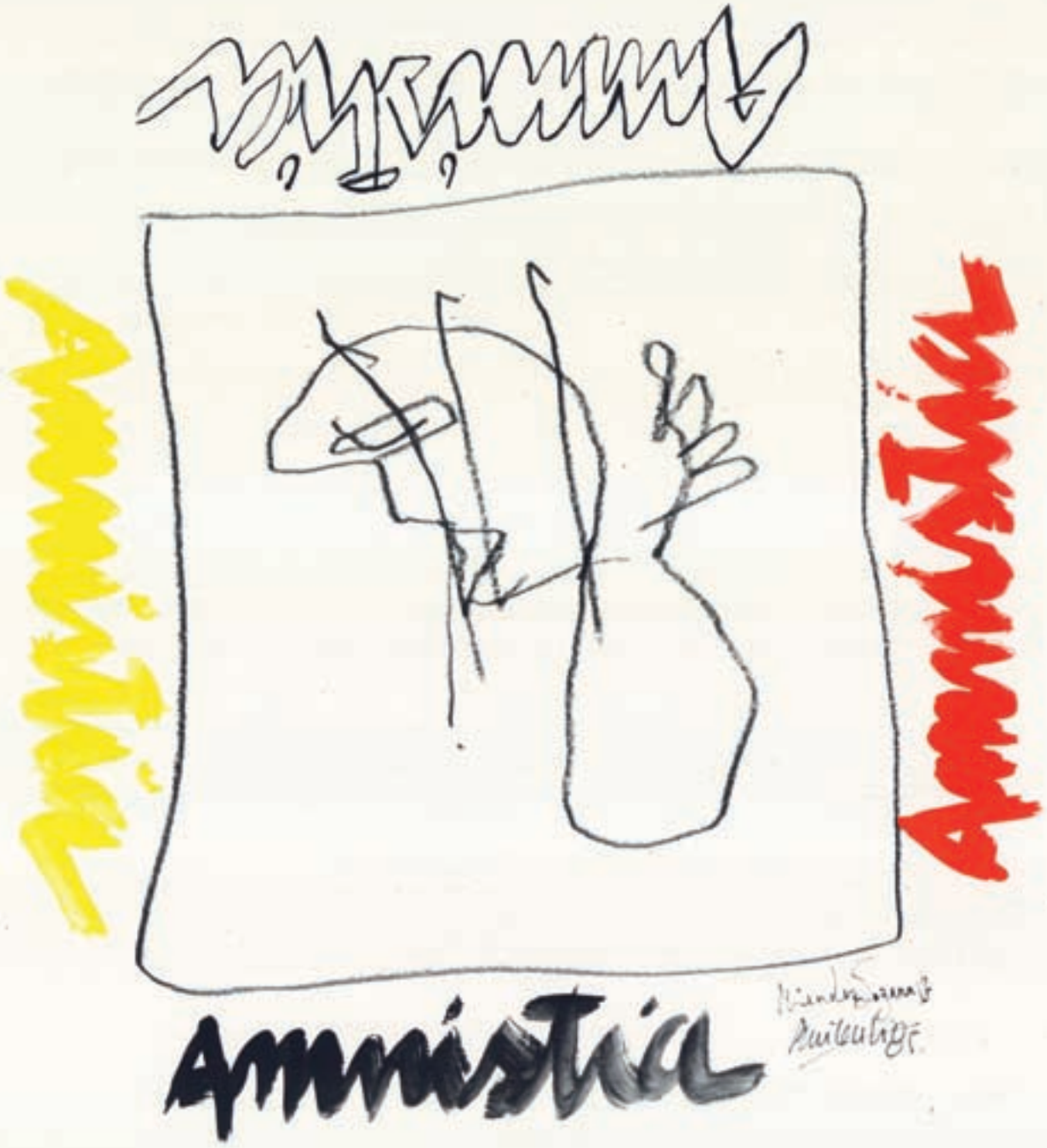

٥٥ عاماً

منظمة العفو الدولية

ألبانيا — رمزي خوجا Remzi Hoxha

مصير رجل أعمال في طي المجهول

في 21 أكتوبر/تشرين الأول 1995، اقتاد رجال يرتدون ملابس مدنية رمزي خوجا، وهو رجل أعمال ألباني من مقدونيا ويعيش في تيرانا وأب لخمسة أطفال، من مكان عمله. ولا تزال عائلته لا تعلم شيئاً عما حدث له على الرغم من مناشداتها المتكررة للسلطات الألبانية. وكان رمزي خوجا يدير مصنعاً لإطارات النوافذ والأبواب. كما أن الدافع لاختفائه القسري غير معروف.

وعقب إجراء تحقيقين فاشلين في حادثة اختفاء رمزي خوجا، فتح المدعي العام الألباني تحقيقاً ثالثاً في عام 2006. وتوصل هذا التحقيق إلى نتيجة مفادها أن رمزي خوجا توفي في أكتوبر/تشرين الأول 1995 تحت التعذيب على أيدي ضباط من جهاز المخابرات الألباني (شيك)، ولكنه لم يكتشف المكان الذي دُفن فيه.

وفي مايو/أيار 2008، بدأت إجراءات المحاكمة لأربعة ضباط سابقين في جهاز المخابرات الألباني «شيك» – وهم: أفني كولداشي وأربين سيفجيني وإلير كومبارو وبوديون ميتشه – بتهم اختطاف رمزي خوجا وتعذيبه. وتجري الآن محاكمة إلير كومبارو غيابياً لأنه يعيش حالياً في المملكة المتحدة، وقد طلبت ألبانيا تسليمه إليها.

في فبراير/شباط 2011 أدلى أحد معارف رمزي خوجا، الذي كان بدوره قد اعتُقل وتعرض للتعذيب على أيدي ضباط جهاز «شيك»، بشهادة في المحكمة قال فيها إنه رأى رمزي خوجا في أكتوبر/تشرين الأول 1995 في أحد مباني جهاز «شيك»، وإن رمزي كان «في حالة يُرثى لها نتيجة للتعذيب، إلى حد أنني بالكاد استطعت التعرف عليه... كان وجهة مشوهاً ولم يكن يقوى على الوقوف، وقد حيّا أحدنا الآخر بإيماءة بالرأس، ولم أره مرة أخرى أبداً. وكانت صرخاته هي كل ما كنت أسمعه أثناء تعذيبه».

يرجى كتابة مناشدة إلى الرئيس الألباني تدعوه فيها إلى إعطاء توضيح كامل لمصير رمزي خوجا، وإلى تقديم جميع المسؤولين عن اختفائه القسري إلى العدالة، ودفع تعويضات كاملة إلى عائلته. كما يرجى الحث على اتخاذ تدابير فعالة لضمان تسليم إلير كومبارو فوراً من المملكة المتحدة إلى ألبانيا وتقديمه إلى محاكمة عادلة، إلى جانب المتهمين معه، وفقاً للمعايير الدولية.

تُرسل المناشدات إلى:

Bamir Topi
President of the Republic of Albania
Zyra e Presidencës, Bulevardi
«Dëshmorët e Kombit»
Tirana, Albania
Email via: http://sn.im/27ozh6
Salutation: Dear President

الجزائر — فيصل بن الاطرش Fayçal Benlatrèche

طالب اختُطف واختفى

في مطلع عام 1995، كان الطالب الجزائري فيصل بن الاطرش، البالغ من العمر 19 عاماً، يعكف على الاستعداد لامتحاناته في العلوم الطبيعية. ولكنه لم تُتح له فرصة إكمال دراسته: فقد قُبض عليه في منزل أسرته في قسنطينة في حوالي منتصف ليلة 12 مارس/آذار 1995. واقتاده جنود يرتدون الزي القتالي والأقنعة وهو عاري القدمين وبملابس النوم. ومنذ ذلك الوقت لم تره عائلته، التي شهدت عملية القبض عليه.

قبل اختفائه القسري بعدة أشهر، قُبض على فيصل وشقيقه سفيان، الذي كان في السابعة عشرة من العمر في ذلك الوقت، واحتُجزا لمدة ستة أيام في مخفر الشرطة المركزي في قسنطينة. وخلال ذلك الوقت، تم استجواب فيصل بشأن معرفته بأشخاص يُعتقد أنهم ينتمون إلى جماعات مسلحة، وتعرض للضرب في الحجز. وأثناء اعتقال الشقيقين، تم استجواب والدهما رياح بن الاطرش بشأن تصويته في انتخابات عام 1991 وحول انتماءاته السياسية.

في عام 1999، وبعد بذل جهود كبيرة للعثور على ابنه، أنشأ رياح منظمة تدافع عن الأفراد الذين يتعرضون للاختفاء القسري في شرق الجزائر. وعلى الرغم من غزارة المعلومات التي جمعها أعضاء تلك المنظمة حول مئات حالات الاختفاء القسري، فإن السلطات لم تُجر أية تحقيقات حقيقية. وعادةً ما يُمنع أقرباء ضحايا الاختفاء القسري من تنظيم احتجاج أسبوعي أمام المباني الرسمية للمطالبة بالكشف عن الحقيقة وتحقيق العدالة.

وقد توفي رياح بن الاطرش في أواخر سبتمبر/أيلول 2009 بدون معرفة الحقيقة بشأن ما حدث لنجله فيصل.

يرجى كتابة مناشدة إلى الرئيس الجزائري تدعوه فيها إلى إجراء تحقيق شامل ومحايد ومستقل في حادثة اختفاء فيصل قسراً، وإلى إعلان نتائج التحقيق على الملأ. كما يرجى الحث على تقديم جميع المسؤولين عن اختفائه إلى ساحة العدالة في سياق إجراءات محاكمة عادلة تفي بالمعايير الدولية.

تُرسل المناشدات إلى:

الرئيس عبدالعزيز بوتفليقه
رئيس الجمهورية الجزائرية
المرادية
الجزائر العاصمة
الجزائر
فاكس: +213 2166044 or 66088
بريد إلكتروني:
president@el-mouradia.dz
المخاطبة: السيد الرئيس

غامبيا — إبريما بي منّه Ebrima B Manneh

صحفي قيد الاعتقال بمعزل عن العالم الخارجي

بذل الصحفيون في غامبيا محاولات متكررة من أجل كشف النقاب عن مكان وجود الزميل الصحفي إبريما منه، الذي قُبض عليه في 11 يوليو/تموز 2006 في مكاتب جريدة «ذي ديلي أوبزيرفر». وقد اعتقله ضباط شرطة يرتدون ملابس مدنية، ويُعتقد أنهم من وكالة المخابرات الوطنية. ولكن وكالة المخابرات والحكومة أنكرتا أية صلة لهما بالقبض عليه أو احتجازه لاحقاً.

ولم تتضح أسباب اعتقال إبريما منّه. ولكن بعض المصادر أشارت إلى أنه جاء عقب خلاف مع محرر الجريدة، وهو حليف وثيق للرئيس يحي جامع. بيد أن آخرين يدّعون أن لاعتقاله علاقة بمعلومات زُعم أنه أعطاها إلى صحفي أجنبي قبل عقد قمة الاتحاد الأفريقي في يوليو/تموز 2006. وذُكر أن إبريما منّه أُرسل للعلاج من ارتفاع ضغط الدم في مستشفى فيكتوريا التعليمي في العاصمة بانجول في أواخر يوليو/تموز 2007، بعد سنة من اعتقاله. وورد أنه كان تحت حراسة أفراد شرطة التدخل السريع، وهي أحد فروع قوات الشرطة الغامبية. بيد أن قائد الشرطة ووزير الإعلام نفيا ضلوعهما في عملية اعتقاله، أو حتى معرفتهما بها.

في يونيو/حزيران 2007، أحالت المؤسسة الإعلامية لبلدان غرب أفريقيا القضية إلى محكمة العدل التابعة للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس). وفي 5 يونيو/حزيران 2008، قضت المحكمة بعدم قانونية القبض على إبريما منّه واحتجازه، وأمرت السلطات الغامبية بإطلاق سراحه فوراً. كما أمرت بدفع مبلغ 100,000 دولار أمريكي له كتعويضات عن الضرر الذي لحق به.

يرجى كتابة مناشدة إلى رئيس «إيكواس» تدعوه فيها إلى تنفيذ حكم المحكمة الصادر في 5 يونيو/حزيران 2008، والقاضي بإطلاق سراح إبريما منّه فوراً. تُرسل المناشدات إلى:

James Victor Gbeho
President of the Commission
Economic Community of West African States (ECOWAS)
ECOWAS Secretariat Building
60 Yakubu Gowon Crescent
Asokoro
Abuja, Nigeria
Fax: +234 9 314 43 005
Salutation: Your Excellency

باكستان — شمس بلوش Shams Baloch

اختطاف ناشط من سيارة إسعاف

© Private

في 1 يوليو/تموز 2010، اختُطف شمس الدين بلوش من سيارة إسعاف، بينما كان برفقة والدته المسنة إلى المستشفى في إقليم بلوشستان. ويُعتقد أنه اختُطف بسبب علاقته بحركة البلوش السياسية.

وقد أُوقفت سيارة الإسعاف، التي كانت تقل شمس بلوش ووالدته وأفراداً آخرين من عائلته، عند نقطة تفتيش تابعة لفيلق حرس الحدود وتقع في المنطقة بين خوزدار وكويتا. وقال شهود عيان إن أفراد فيلق حرس الحدود طلبوا من شمس بلوش وسائق سيارة الإسعاف الترجل من السيارة، ثم شرعوا بضربهما تحت تهديد السلاح. وبعد ذلك بوقت قصير، وصلت سيارة تقل أربعة رجال مسلحين، قاموا باختطاف شمس بلوش، ونقله باتجاه كويتا.

ويعتقد شهود عيان أن الرجال المسلحين ينتمون إلى جهاز استخبارات. ولا يزال مصير شمس بلوش ومكان وجوده مجهولَيْن، ويخشى ذووه على حياته. وأكد فريق تحقيق مشترك ضمَّ مسؤولين من الشرطة وجهاز المخابرات وقوع الحادثة، وخلص إلى نتيجة مفادها أن شمس اختُطف من قبل أشخاص مجهولي الهوية. وتعرض أقرباء شمس بلوش للضغط من قبل مسؤولين محليين لمنعهم من الجهر بالقضية أو متابعتها. وعلى الرغم من ذلك، فقد رفعوا شكوى إلى الشرطة ضد فيلق حرس الحدود، وقدموا استفسارات عديدة إلى المسؤولين الحكوميين في كويتا. وفي 6 يوليو/تموز 2010، قدموا عريضة طلبوا فيها مثول شمس أمام قاض في المحكمة العليا في بلوشستان.

وفي فبراير/شباط 2011 اختُطف المحاميان اللذان يتبنيان قضيته وغيرها من قضايا الاختفاء في بلوشستان. وقد أُطلق سراح أحدهما بعد مرور بضعة أيام، في حين لا يزال الآخر مفقوداً.

يرجى كتابة مناشدة تحث فيها على إجراء تحقيق فوري في مصير ومكان وجود شمس بلوش، وكشف النقاب عن جميع المعلومات المتوفرة بشأنه، وخاصة إلى عائلته. وإذا كان محتجزاً، يرجى الدعوة إلى إطلاق سراحه فوراً، أو مثوله أمام محكمة مدنية نظامية عاجلاً، وتوجيه تهمة له بارتكاب جريمة جنائية معترف بها وتقديمه إلى محاكمة عادلة. ويرجى حث السلطات على تقديم المسؤولين عن تنفيذ عملية الاختفاء القسري أو إصدار أوامر بتنفيذها إلى العدالة، وتقديم تعويضات إلى ذويه.

تُرسل المناشدات إلى:

Rehman Malik
Federal Minister for Interior
Room 404, 4th Floor, R Block,
Pakistan Secretariat
Islamabad, Pakistan
Fax: +92 519202624
Salutation: Dear Mr Malik

سوريا — كمال اللبواني Kamal Al-Labwani

لم يُطلق سراحه بموجب العفو الرئاسي

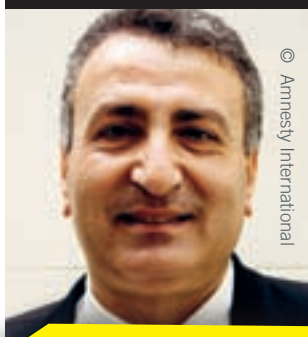
© Amnesty International

ربما يتم تخفيض الحكم بالسجن لمدة 15 عاماً الصادر بحق سجين الرأي السوري كمال اللبواني، وذلك بموجب «العفو العام» الذي أصدره الرئيس بشار الأسد في 31 مايو/أيار. بيد أنه، خلافاً للعشرات من المعتقلين السياسيين، لا توجد نية لإطلاق سراحه.

وكان قد قُبض على كمال اللبواني، الذي يعمل طبيباً، في 8 نوفمبر/تشرين الثاني 2005، إثر عقد اجتماعات مع بعض منظمات حقوق الإنسان ومسؤولين حكوميين في أوروبا والولايات المتحدة، حيث دعا إلى إصلاح ديمقراطي سلمي في سوريا. وبعد القبض عليه احتُجز بدون السماح له بتوكيل محام أو رؤية عائلته لمدة أربعة أيام. وخلال تلك الفترة، تعرض للتهديد والصفع على وجهه، وحُرم من الطعام.

في 11 مايو/أيار 2007، حكمت عليه المحكمة الجنائية في دمشق بالسجن لمدة 12 سنة بتهمة «التخابر مع دولة أجنبية والتآمر مع دولة معادية لدفعها للعدوان على سوريا». وفي 23 أبريل/نيسان 2008، حُكم عليه بالسجن ثلاث سنوات إضافية بسبب «نشر أخبار كاذبة ومبالغ فيها، من شأنها إضعاف الشعور القومي ووهن نفسية الأمة». وتتعلق هذه التهمة بملاحظات زُعم أنه أدلى بها في زنزانته بالسجن.

ويقبع كمال اللبواني حالياً في سجن دمشق المركزي ويعيش في ظروف متردية، حيث يُحتجز في زنزانة واحدة مع سجناء محتجزين لأسباب غير سياسية. وخلافاً لهؤلاء، فإنه لا يُسمح له بمشاهدة التلفاز أو زيارة مكتبة السجن. كما أن زيارات محاميه وعائلته تخضع للمراقبة.

وكان كمال اللبواني قد قضى حكماً بالسجن مدة ثلاث سنوات في الفترة من 2001 إلى 2004 بسبب مشاركته في الحركة السلمية المؤيدة للإصلاح والمعروفة باسم «ربيع دمشق».

يرجى كتابة مناشدات تدعو إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن كمال اللبواني وجميع سجناء الرأي في سوريا، بمن فيهم المعتقلون بسبب مشاركتهم في الاحتجاجات الشعبية الراهنة. كما يرجى الإعراب عن القلق لأن كمال اللبواني لم يُقدَّم إلى محاكمة عادلة، ولأنه لم يتم التحقيق في مزاعم تعرضه للتعذيب وإساءة المعاملة في الحجز.

تُرسل المناشدات إلى:

الرئيس بشار الأسد
القصر الجمهوري
شارع الرشدي، دمشق، سوريا
فاكس: 3410 332 11 963+
المخاطبة: سيادة الرئيس

الولايات المتحدة الأمريكية — ألبرت وودفوكس وهيرمان والاس Albert Woodfox & Herman Wallace

حوالي أربعين عاماً في الحبس الانفرادي

© www.Angola3.org

ألبرت وودفوكس (يسار) وهيرمان والاس، سجن أنغولا 2008.

لا يزال ألبرت وودفوكس وهيرمان والاس محتجزَيْن قيد الحبس الانفرادي في سجن لويزيانا منذ 39 عاماً و 36 عاماً على التوالي.

وخلال ذلك الوقت كان كل من الرجلين يقضي مدة 23 ساعة في اليوم في زنزانة مساحتها 2م × 3م. ولم يكن يُسمح له بالخروج من الزنزانة إلا لفترة سبع ساعات في الأسبوع، يُسمح له خلالها بممارسة التمارين الرياضية في قفص خارجي وبالاستحمام أو السير في الممر لوحده.

لقد كانت العقود التي قضياها في الحبس الانفرادي مجرَّدة من فرص التحفيز العقلي والاجتماعي: فلا تعليم، ولا عمل، ولا إمكانية تُذكر للحصول على كتب ولا تلفزيون في الزنزانة. وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2010 حُرم ألبرت وودفوكس من تلقي المكالمات الهاتفية أو الزيارات في سجنه.

وكان الرجلان قد وُضعا قيد الحبس الانفرادي بعد اتهامهما بقتل حارس أثناء نشوب حوادث شغب في السجن في عام 1972. ولطالما أصرَّا على نفي ارتكاب الجريمة، ويعتقدان أنه تم توريطهما بسبب أنشطتهما السياسية في السجن بصفتهما من أعضاء حزب النمور السود. وتشير وثائق قانونية إلى أن الخوف من أنشطتهما السياسية كان أحد العوامل التي أدت إلى قرار إدارة السجن بوضعهما في الحبس الانفرادي. وقدم الرجلان دعاوى استئناف للأحكام، وهما الآن بانتظار البت بها من قبل المحاكم الاتحادية.

وقالت أرملة الحارس القتيل، الشرطي برينت ميلر: «إذا لم يكن هذان الرجلان قد ارتكبا تلك الجريمة – وأنا أعتقد أنهما لم يرتكباها – فإنهما يعيشان في كابوس منذ 38 عاماً».

يرجى كتابة مناشدة، تعرب فيها عن القلق بشأن الظروف القاسية واللاإنسانية والمهينة التي يُحتجز في ظلها ألبرت وودفوكس وهيرمان والاس، مما يشكل انتهاكاً لدستور الولايات المتحدة والتزاماتها بموجب المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، التي تحظر مثل هذه المعاملة. كما يرجى الحث على إطلاق سراح الرجلين من الحبس الانفرادي. تُرسل المناشدات إلى:

Bobby Jindal
Governor of Louisiana
Office of the Governor
PO Box 94004, Baton Rouge
LA 70804, USA
Salutation: Dear Governor

نظّفوا التلوث النفطي في دلتا النيجر

البيئة الصحية حق من حقوق الإنسان

منظمة العفو الدولية

BİR KİŞİ DAHA ÇAĞIRALIM
CONVENCE A 1 MÁS
S DRUGIMA
ASK ONE MORE
AVEC D'AUTRES
ПОЗОВИ ЕЩЁ ОДНОГО
CHAME MAIS UM
ادع شخصاً آخر

منظمة العفو الدولية

لا تعدموهما

بادر إلى نشر الخبر، بادر إلى نشر الخبر...

سواء كان الأمر يتعلق بصراع كبير تُسلط عليه الأضواء، أو بركن منسي في الكرة الأرضية، فإن منظمة العفو الدولية تناضل في سبيل العدالة والحرية والكرامة للجميع، وتسعى لحشد الجهود من أجل بناء عالم أفضل.

ما بيدك أن تفعله؟

- كن جزءاً من هذه الحركة. وحارب أولئك الذين ينثون الخوف ويزرعون الكراهية.
- انضم إلى منظمة العفو الدولية لتصبح جزءاً من حركة عالمية تقوم بحملات لوضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان.

ساعدنا على إحداث تأثير.

منظمة العفو الدولية

صاحب الجلالة،

بموجب قانون حرية تداول المعلومات، فضلاً نسألكم تزويدنا بالمعلومات التالية:

- عدد الأشخاص الذين تم إعدامهم في المملكة العربية السعودية خلال عام 2010؛
- عدد الأشخاص الذين تم إعدامهم في المملكة العربية السعودية خلال عام 2011 حتى تاريخ هذا الطلب؛
- عدد الأشخاص الذين ينتظرون تنفيذ حكم الإعدام بحقهم في المملكة العربية السعودية حتى تاريخ هذا الطلب؛
- عدد الأشخاص الذين تم إعدامهم في المملكة العربية السعودية خلال عام 2010 وعام 2011 حتى تاريخ هذا الطلب، والذين كانوا يبلغون من العمر 18 عاماً أو أقل وقت ارتكاب الجريمة المنسوبة إليهم.

وتفضلوا منّي فائق الاحترام والتقدير،،،

الاسم: _____

البلد: _____

رقم الوثيقة: Index: MDE 23/019/2011 Arabic

جلالة الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود
خادم الحرمين الشريفين
مكتب جلالة الملك
الديوان الملكي، الرياض
المملكة العربية السعودية

الصورتان: ستي زينب بنتي دوهاري روبا (أعلاه) وسليمون أوبيفامي.
© Private
Amnesty International, International Secretariat, Peter Benenson House, 1 Easton Street, London WC1X 0DW, UK. www.amnesty.org

بادر إلى نشر الخبر، بادر إلى نشر الخبر

للاطلاع على القائمة الكاملة لمكاتبنا في العالم يرجى زيارة الصفحة الإلكترونية www.amnesty.org/en/worldwide-sites

وفي حال عدم وجود مكتب في بلدك، يمكنك، أن تصبح عضواً دولياً وأن تنضم إلى المجتمع الإلكتروني لأعضائنا الدوليين.

وللقيام بذلك، يرجى زيارة الصفحة الإلكترونية: www.amnesty.org/en/join حيث تتمكن من الاطلاع على المعلومات المتعلقة بالانضمام ومن الانضمام إلكترونياً باللغة العربية أو الإنجليزية أو الأسبانية أو الفرنسية.

أو عوضاً عن ذلك ابعث برسالة إلى :
Online Communities Team, Amnesty International, Peter Benenson House, 1 Easton Street, London WC1X 0DW, United Kingdom

www.amnesty.org

ومعاً يمكننا
إسماع أصواتنا

منظمة العفو الدولية

فخامة الرئيس د. غودلك إيبل جوناثان
His Excellency Dr. Goodluck Ebele Jonathan
President of the Federal Republic of Nigeria
Office of the President
Nigerian Presidential Complex, Aso Rock
Abuja
Federal Capital Territory
Nigeria

الصورة: نساء يقفن بجانب فوهة بئر نفطية ظل النفط ينسكب منها بانتظام منذ 2004 بالقرب من مجتمع إكوت أدا أودو، في دلتا النيجر. © Kadir van Lohuizen/NOOR

Amnesty International, International Secretariat, Peter Benenson House, 1 Easton Street, London WC1X 0DW, United Kingdom. www.amnesty.org

رقم الوثيقة: Index: AFR 44/004/2011 Arabic

منظمة العفو الدولية

فخامة الرئيس،

تساورني بواعث قلق بالغ بشأن الآثار السلبية التي يخلفها التلوث والتدمير البيئي الذي يرافق عمليات صناعة استخراج النفط على الحقوق الإنسانية لسكان دلتا النيجر. فقد ألحق التلوث النفطي دماراً هائلاً بمصادر العيش التقليدية، كصيد الأسماك والزراعة، وتعرّضت صحة الناس للمخاطر وسدت السبل أمام حصولهم على الغذاء الآمن والماء النظيف. والمتضررون من ذلك بمئات الآلاف، ولا سيما الأشد فقراً بين السكان.

وإنني أدعوك إلى ما يلي:

- إنفاذ القوانين السارية المفعول وإصلاح التشريعات لضمان وجود أنظمة صارمة ومستقلة تحكم عمليات صناعة استخراج النفط في نيجيريا.
- الالتزام أمام الملأ بتنفيذ عملية تنظيف شاملة لكل ما سببه استخراج النفط من تلوث، وذلك بالتشاور التام مع المجتمعات المتضررة، والاحترام الكامل لحقوق الإنسان.
- ضمان إجراء عملية التنظيف على نحو شفاف وجمع المعلومات المتعلقة بتأثيرات التلوث النفطي على حقوق الإنسان، وكشف النقاب عنها للمجتمعات المتضررة.

وتقبلوا منا فائق الاحترام والتقدير.

الاسم: _____

البلد: _____

ادع شخصاً آخر

يرجى إرسال هذه البطاقة إلى الأصدقاء واطلب منهم الانضمام إلى منظمة العفو الدولية.

الصديق الفاضل _____

في كل يوم أعمل على وقف تعذيب الناس وإعدامهم. وأناضل من أجل حقوق المرأة وحرية التعبير. وأكافح من أجل استأصل شأفة الفقر المدقع والقمع.

فأنا عضو في منظمة العفو الدولية، فهل ستنضم إليّ؟

من _____

يرجى مدّي بالمعلومات الخاصة بالانضمام إلى منظمة العفو الدولية.

الاسم _____

العنوان _____

_____

البريد الإلكتروني _____

Amnesty International,
International Secretariat,
Peter Benenson House,
1 Easton Street,
London WC1X 0DW,
United Kingdom

50 عاماً

منظمة العفو الدولية